كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

متطلبات الإفصاح عن المعلومة المالية لشركات التأمين بين معيار الإبلاغ المالي IFRS-17 والنظام المحاسبي المالي SCF

" دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لحمام بوحجر ولاية عين تموشنت "

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

✍ يحياوي ابتسام

✍ بوخديمي وفاء

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الدكتور : أحمد باغلي	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**	**رئيسا**
الدكتور: عمر جعفري	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**	**مشرفا**
الدكتور: إسماعيل بوغازي	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2021 – 2022

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع

متطلبات الإفصاح عن المعلومة المالية لشركات التأمين بين معيار الإبلاغ المالي IFRS-17 والنظام المحاسبي المالي SCF

" دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لحمام بوحجر ولاية عين تموشنت "

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

✍ يحياوي ابتسام

✍ بوخديمي وفاء

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الدكتور: أحمد باغلي	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**	**رئيسا**
الدكتور: عمر جعفري	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**	**مشرفا**
الدكتور: إسماعيل بوغازي	**جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2021 - 2022

كلمة شكر

اللهم صل وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد أشرف المرسلين

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لأستاذنا المشرف "جعفري عمر" الذي كان مثالا عظيما للأستاذ الوفي

والصادق وذلك لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة بكل

صدق وجهد وتعب وإخلاص ،حيث كان لدعمه وتعاونه أثر كبير في إخراج المذكرة بهذا الشكل ،جزاه الله كل خير

كما نتقدم بالشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ " أحمد باغلي " والأستاذ " إسماعيل بوغازي "

لتوجيهنا الوجهة الصحيحة وتنبيهنا لما يجب الوقوف عليه

وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية وذلك لمرافقتهم لنا وتقديمهم كل ما لديهم من علم

وفائدة طيلة فترة دراستنا الجامعية

ولا ننس شكر كل عمال جامعة بلحاج بوشعيب لتعبهم وحسن عملهم

كما نشكر كل موظفي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر

على حسن استقبالهم وتعاونهم معنا في دراستنا الميدانية

وأخيرا ،نتقدم بجزيل شكرنا لكل من ساعدنا ومد يد العون لإنجاز هذه الدراسة.

إهداء

اللهم لك الحمد على ما أعطيت ولك الشكر على ما قضيت

اللهم صل وسلم على سيدنا وحبيبنا محمد أشرف المرسلين

أما بعد :

أهدي ثمرة جهدي وعملي ونجاحي إلى :

من جعل الله شكرهما من شكره ورضاهما من رضاه ... والدي الكريمين حفظهما الله

إلى التي لم تنساني في صلاتها بالدعاء ولم تبخل علي بتشجيعها و نصائحها ...حبيبة قلبي أمي رعاها الله و أطال في عمرها

إلى سندي في هذه الحياة وقوتي وسر سعادتي ...أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى الذين وقفوا إلى جانبي في مسيرتي الدراسية ودعموني بحبهم ... إخواني الأحباء

إلى العزيزة على قلبي وتوأم روحي وسر نجاحي ...أختي الغالية

إلى رفقائي وأصدقائي الأوفياء الذين دعموني وساعدوني أثناء دراستي

إلى كل زملائي وزميلاتي في مسيرتي الدراسية .

الطالبة ابتسام

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

أما بعد :

أهدي تخرجي هذا وثمرة تعبي ومحاولاتي الى :

من لا يضاهيهما أحد في الكون وأمرنا الله ببرهما ،الى من آمنوا بي حين خذلني الجميع وحصدوا الأشواك عن دربي ليمهدوا لي طريق العلم ،الى أمي و أبي بارك الله في عمرهما واحفظهما لي يا رحمن يا رحيم .

الى من كانوا يستقبلوني بابتسامة ويودعوني بدعوة ،جدي و جدتي رحمهما الله وغفر لهما وأسكنهما الجنة .

الى من هم أقرب الى روحي وبهم أستمد عزتي و اصراري وفرحي اخوتي و أقاربي .

الى الذين يفرحهم نجاحي و يحزنهم فشلي أخواتي اللواتي لم تنجبهم أمي صديقاتي .

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا ومن لم يبخلني بمعلومة .

أقدم لهم هذا الاهداء لامتناني لوجودهم في حياتي وأشكرهم على ثقتهم دوما بقدراتي .

الطالبة وفاء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XIV
قائمة المختصرات	XVI
قائمة الملاحق	XVIII
الملخصات	XX
مقدمة	ii
الفصل الأول :الأدبيات النظرية للدراسة	01
المبحث الأول :الإطار النظري للدراسة	02
المطلب الأول :شركات التأمين	02
المطلب الثاني :الإفصاح عن المعلومة المالية	20
المبحث الثاني :عرض ومناقشة الدراسات السابقة	36
المطلب الأول :الدراسات السابقة	36
المطلب الثاني :مقارنة بين الدراسات السابقة	44
الفصل الثاني :الأدبيات التطبيقية للدراسة	48
المبحث الأول :الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	49
المطلب الأول :تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	49
المطلب الثاني :دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لحمام بوحجر	53
المبحث الثاني : الجانب المحاسبي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	57

المطلب الأول :التسجيلات المحاسبية للعمليات الخاصة بنشاط الصندوق	57
المطلب الثاني :عرض الحسابات الختامية	74
خاتمة	96
قائمة المراجع	99
الملحق	102

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين	19
02	راتب العامل ل 12 شهر الأخيرة	72
03	منحة نهاية الخدمة	72
04	استحققات الموظفين لسنة 2019	73
05	ميزانية 2019 أصول	75
06	ميزانية 2019 خصوم	76
07	الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول	77
08	الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم	78
09	حساب النتائج حسب الطبيعة	80
10	حساب النتائج حسب الوظيفة	82
11	حساب النتائج المختصر	83
12	تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	84
13	تغير رؤوس الأموال الخاصة	86
14	الاهتلاكات	88
15	جدول مفصل للتغير في التتبيثات	90
16	جدول مفصل للتغير في التتبيثات العينية الأخرى	91

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر	54

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر باللغة الأجنبية	المختصر	المختصر باللغة العربية
International Financial Reporting Standards	IFRS	المعايير الدولية للابلاغ المالي
International Financial Standards Board	IASB	مجلس المعايير المحاسبية الدولية
International Accounting Standards	IAS	معايير المحاسبة الدولية
Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	CAAR	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
Compagnie Centrale de Réassurance	CCR	الشركة المركزية لإعادة التأمين
Caisse Régionale de Mutualité Agricole	CRMA	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي
Caisse Central De Réassurances De Mutualité Agricole	CCRMA	الصندوق المركزي للتأمين وإعادة التأمين لتعاونيات الفلاحية
Caisse Central De Mutualité Social Agricole	CCMSA	الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي
Caisse De Mutualité Agricole Pour Les Retraites	CMAR	الصندوق التعاون الفلاحي للتقاعد
Caisse National De Retraite	CNR	الصندوق الوطني للتقاعد
Caisse National Des assurance Sociales	CNAS	الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية
Société Algérienne D'assurance	SAA	الشركة الجزائرية للتأمين
Le System Comptable Financier	SCF	النظام المحاسبي المالي
Securities and Exchange Commission	SEC	لجنة هيئة البورصة
American Institute of Certified Public Accountants	AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين
Accounting Principles Board	APB	مجلس مبادئ المحاسبة
Prime Nette	PN	القسط الصافي
Taxe Sur La Valeur Ajoutée	TVA	الرسم على القيمة المضافة
Timbre Dimensions	TD	طابع الجبائي
Agence Nationale De Soutien A L'emploi Des Jeunes	ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Union algérienne des societés d'Assurance et de Réassurance	UAR	الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين
La Caisse Nationale de Mutualité Agricole	CNMA	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
l'impôt sur le revenu global	IRG	الضرائب على الدخل الإجمالي
impôt sur les bénéfices des sociétés	IBS	الضريبة على أرباح الشركات

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	عقد تأمين بقرة	57
02	منحة نهاية الخدمة	72
03	إستحقاقات الموظفين	73
04	الميزانية (أصول وخصوم)	75
05	حساب النتائج (حسب الطبيعة وحسب الوظيفة)	79
06	جدول تدفق الخزينة	84
07	جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة	86
08	جدول الإهتلاكات	88

الملخصات

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة الى فهم ومعرفة نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين ،علما أن محاسبة شركات التأمين مستمدة من المحاسبة المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي .

تم اتباع المنهج التحليلي من خلال تقديم وعرض أهم القوائم المالية ومعرفة سير حساباته المتعلقة بنشاط التأمين وذلك بتقديم أمثلة واقعية من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، وتم إبراز أيضا كيفية الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال إعداد قائمة الملاحق الخاصة بالصندوق .

تم التوصل في الأخير الى أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لا يتبع كل طرق التقييم والتسجيل المحاسبي الذي جاء به النظام الجديد ،كما أنه يقوم بإعداد القوائم المالية دون الإفصاح عن المعلومات في قائمة الملاحق.

الكلمات المفتاحية :الإفصاح عن المعلومة المالية ،النظام المحاسبي المالي ، ،المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، شركات التأمين

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

The goal from this study is to understand and know the accounting information system in insurance companies، knowing that the accounting of insurance companies is derived from financial accounting according to the financial accounting system.

The analytical approach was followed by presenting the most important financial lists and knowing the progress of its accounts related to insurance activity by providing realistic examples from the Regional Fund for Agricultural Cooperation. It was also highlighted how to disclose financial information through the preparation of the list of annexes for the Fund

Finally، it was concluded that the Regional Fund for Agricultural Cooperation does not follow all the methods of evaluation and accounting that the new system introduces. It also prepares financial lists without disclosing the information in the list of supplements.

Keywords: Disclosure of financial information، financial accounting system، IFRS for insurance companies.

مقدمة

أصبح لنشاط التأمين مكانة معتبرة في وقتنا الحاضر ،حيث تطور وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح أحد أهم أضلاع القطاع المالي في أي بلد ،ذلك لأن الأفراد والشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين وسيلة فعالة ضد المخاطر المتوقعة.

تعتبر شركات التأمين مؤسسات ذات طابع خدماتي حيث تسعى الى التطور وضمان التسيير الجيد والملائم من أجل تحقيق الربح ،فهي تتلقى طلبات التأمين من العملاء وشركات التأمين الأخرى ،تقوم بدراستها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها وتسعى دائما الى انتاج تأمينات جديدة والقيام بمشاركة المؤسسات المصرفية ،فمن الطبيعي اذن أن يكون لها محاسبة خاصة تعالج جميع عملياتها التجارية من حيث جمع الأقساط وتوظيف المدخرات وتكوين الأموال الاحتياطية واستثمارها وتحليل العمليات المتعلقة بها ،تمهيدا لتسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا لقاعدة القيد المزدوج ثم اعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية في ضوء مبادئ وأصول المحاسبة المتعارف عليها في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة أي تغيرات اقتصادية واجتماعية مؤثرة على هيكل صناعة التأمين.

وبناءا على هذا فمن الضروري ايجاد اطار موحد يحكم عملية الاعتراف والعرض والإفصاح عن المعلومات المالية في شركات التأمين بهدف جعل التقارير المالية ذات جودة ومستوى عال من الافصاح والشفافية وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي والمحلي ،ولا يتحقق ذلك إلا بتطبيق معايير محاسبة دولية تتوافر فيها جميع خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة التى تلبى احتياجات مستخدمى التقارير المالية بما ينعكس بالإيجاب على تحسين مؤشرات الأداء لهذه الشركات ،حيث قام مجلس المعايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار الابلاغ المالي IFRS 4 الخاص بعقود التأمين في مارس 2004 بهدف ضبط الممارسات المحاسبية بشركات التأمين كخطوة مؤقتة بسبب مشاكل تطبيقه التي اثرت سلبا على جودة التقارير المالية لحين اصدار معيار محاسبي شامل لعقود التأمين IFRS 17 في 18 ماي 2017 مع مراعاة تجنب مشاكل الناجمة عن التطبيق لمعيار السابق IFRS 4 ،وهذا لهدف تحسين جودة التقارير المالية ،وكل هذا لجعل شركات التأمين مسؤولة مسئولية كاملة عما تقدم وبما تفصح عن المعلومات والبيانات المختلفة والتي تعطي تصوراً كاملاً للمستخدم عن طبيعة الأداء المالي لهذه الشركات وما يحيطها من مخاطر قد تعرضها للإفلاس أو الوفاء بالالتزامات المستقبلية .

اولا :إشكالية الدراسة

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي :

كيف يمكن أن ينسجم النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي رقم 17 في تحديد متطلبات الإفصاح عن المعلومة المالية لشركات التأمين؟

ثانيا :الأسئلة الفرعية

السؤال الأول :كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين المعلومات المحاسبية لشركات التأمين؟

السؤال الثاني :فيما تتمثل عمليات الافصاح عن المعلومة المالية لشركات التأمين؟

السؤال الثالث :هل يلتزم قطاع التأمين الفلاحي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر بضوابط العرض والإفصاح عن المعلومة المالية؟

ثالثا :فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين المعلومات المحاسبية لشركات التأمين عن طريق تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات والتي تتمثل في الموثوقية ،الملائمة ،القابلية للفهم والقابلية للمقارنة.

الفرضية الثانية :تتمثل عملية الافصاح عن المعلومة المالية لشركات التأمين في اظهار المعلومات المهمة في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب.

الفرضية الثالثة :يلتزم قطاع التأمين الفلاحي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر بضوابط العرض والإفصاح عن المعلومة المالية كأي قطاع تأمين أخر.

رابعا :أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

ابراز الحاجة الى التأمين من أجل توفير الحماية للأفراد وممتلكاتهم واثبات أن محاسبة شركات التأمين توفر معلومات مهمة في صياغة القرارات خاصة بعد تبني هذه الشركات لنظام المحاسبي المالي وبمساعدة مبدأ الافصاح المحاسبي من خلال تزويد مستخدمي القوائم المالية مثل المالكين و المساهمين وحملة الوثائق ببيانات واقعية وغير مضللة وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة احتمال العسر المالي الذي قد تتعرض له الشركة.

خامسا :أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم التأمين والتسجيلات المحاسبية الخاصة بشركات التأمين ،وأهمية المعلومات المالية لهذه الشركات وكيف يتم الافصاح عليها في القوائم المالية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة ،ومعرفة كيف يتم تطبيق هذه المحاسبة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

سادسا :المنهج المتبع

لقد تم استخدام المنهج التاريخي في الفصل الأول وذلك نظرا لعرض التطور التاريخي للتأمين والافصاح عن المعلومة المالية واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال البحث في الكتب والمراجع ومذكرات التخرج المتخصصة في مجال موضوع بحثنا ،كما اعتمدنا أيضا على انترنت والمعلومات الكترونية مع دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي .

سابعا :أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية تتمثل في الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع ولأنه من تخصصنا الدراسي والوظيفي ،وكون موضوع التأمينات من المواضيع المهمة في ميدان الاقتصاد في الآونة الأخيرة

ورغبتنا في معرفة شكل المحاسبة التي تعالج عمليات شركات التأمين من جانب المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي.

ثامنا :حدود الدراسة

الحدود المكانية :تتمثل في محل الدراسة وهو الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر لولاية عين تموشنت.

الحدود الزمنية :تمت هذه الدراسة في الفترة الممتدة من 15 الى 30 من شهر مارس 2022 .

تاسعا:الدراسات السابقة

1-لونيسي بوعلام فكارشة سفيان، أشكال شركات التأمين في الجزائر ،[1]جامعة جيلا لي بونعامة ،جامعة البليدة ،الجزائر 2019 .

تناولت هذه الدراسة أشكال شركات التأمين في الجزائر حيث تضمنت محورين ،بالنسبة للمحور الأول فقد أبرز تنظيم شركات التأمين في السوق الجزائري أي تطرق إلى النصوص القانونية المتعلقة بقطاع التأمين في الجزائر قبل وبعد صدور الأمر 95_07 مؤرخ في _25 يناير 1995 الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 13 في 8 مارس1995 والمتعلق بالتأمينات ،أما المحور الثاني فقد صنفت شركات التأمين حسب المشرع الجزائري بحيث تطرقت إلى تعريف شركة التأمين وأشكالها وتعريف شركات التأمين ذات أسهم .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على شركات التأمين وتنظيمها خاصة فيما يتعلق بالجانب القانوني .

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة وهي :أشكال شركات التأمين في الجزائر وتنظيمها واكب التطور المستمر الناتج عن التحولات التي تعرضت لها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

2-أحمد حابية ،العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة) ،جامعة الجزائر العاصمة ،الجزائر ،2020 .

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية بحيث تم عرض فيها عملية الإفصاح في القوائم المالية ،والعوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم والعوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح .

والهدف من هذه الدراسة هو تبيان عملية الإفصاح في القوائم المالية وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

أهم الأدوات المستعملة في هذه الدراسة الاستبيان بحيث يشمل صفحتين ،الصفحة الأولى منه خطاب موجه للفئة المستهدفة والصفحة الثانية مكونة من أربعة أسئلة أساسية.

النتيجة تكمن في أن حتى يتم التوصل إلى الإفصاح بشكل كافي قي القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية يجب مراعاة أهم العوامل المؤثرة فيها.

3- Nadir Ouled Salm ،Rashid Hafsi ،University Laboratory ،Economic Institution and Local Sustainable Development ،Faculty of Economics ،Commercial and management sciences ،University of Kasdi Merbah Ouargla ،Financial Placement and Financial Performace in Algerian Insurance Companies A case study of National company of Insurance during 2012 to 2018 ، Algeria،2020 .

التعيينات المالية و الأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2012–2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التوظيف المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2012–2018 حيث تمت مراجعة مختلف المناهج النظرية والتطبيقية حول هذا الموضوع مع التطرق إلى واقع النشاط التأميني في الجزائر.

ومن النتائج المتوصل إليها أن شركة التأمين الوطنية تتمتع بكفاءة كبيرة في توظيف أموالها ،حيث توظف الموظفين حسب التنظيم المسموح به والفرص المتاحة في السوق وخلال فترة الدراسة يتجه حجم التوظيف المالي بشكل عام نحو الارتفاع ،وتشير الدراسة الميدانية إلى أن شركة التأمين الوطنية تحترم النسبة القانونية (50% من الالتزامات الفنية) لشركة التأمين الوطنية في سنوات 2013 إلى 2018 من التشريع الجزائري وهي النسبة القانونية من قيمة الدولة .

4-قديد زيان ،قديد عبد الحفيظ ،دويبي عبد الجبار ،مقالات علمية ،دور الإفصاح المالي والمحاسبي في الرفع من جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ISSN 2602–5671 المجلد 5 العدد 2 /أكتوبر 2021 ،جامعة الجلفة ،الجزائر

تناولت هذه الدراسة مدى تأثير الإفصاح المالي والمحاسبي على قيمة المؤسسة في السوق عن طريق التعريف بالإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وكيف يؤثر الإفصاح على جودة المعلومات .

حيث هدفت إلى تبيان أثر الإفصاح المالي والمحاسبي في مدى الرفع من ثقة مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المعلن عنها في القوائم المالية المقدمة لهم ،حيث أظهرت أن الإفصاح عن المعلومات اللازمة والتي يستوجب أن تكون في القوائم المالية زادت من مصداقيتها وجودتها بالنسبة للأطراف المستفيدة من هاته المعلومات ،فهي تهدف إلى إبراز مدى مساهمة الإفصاح في إظهار الوجه الحقيقي لأداء المؤسسات ومدى تأثر القيمة السوقية للمؤسسة بعملية الإفصاح المالي والمحاسبي والعلاقة بين عملية الإفصاح وزيادة الثقة في القوائم المالية للمؤسسة.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لكي تكون القوائم المالية على درجة كبيرة من الشفافية والموضوعية يجب إن تحتوي معايير المحاسبة الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي ،وأن النظام المحاسبي المالي الجديد أعطى دفعة جديدة في مخرجات النظام المحاسبي بعد تبنيه للمعايير المحاسبية الدولية.

عاشرا :تقسيمات الدراسة

يمكن معالجة اشكالية الدراسة وتحقيق هدفها عن طريق تقسيمها الى فصلين وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول وهو الاطار النظري للدراسة الذي تضمن مبحثين كل مبحث يتضمن مطلبين ،تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التأمين وشركات التأمين في المطلب الأول ،والمطلب الثاني فقد تحدثنا عن المعلومة المالية والإفصاح عنها بشكل عام والإفصاح في شركات التأمين بشكل خاص ،أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

في الفصل الثاني درسنا حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من خلال التطرق الى تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر ولاية عين تموشنت في المبحث الأول ،أما المبحث ثاني فخصصناه الى تحليل الوضعية المالية للصندوق من خلال معالجة التسجيلات المحاسبية والافصاح عن المعلومة المالية في القوائم المالية .

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تعمل على تقديم الخدمات التأمينية للمجتمع وتنشط الاقتصاد من خلال تحقيق التوازن والاستقرار المالي وهذا بوجود نظام محاسبي محكم يضمن الاستمرارية والتوازن ،ومن الممارسات المحاسبية لهذا النظام نجد الافصاح المحاسبي الذي هو عملية اظهار المعلومات المالية ويعتبر أداة اتصال بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى التعرف أكثر على هذه الشركات والمزيد من المعلومات حول نظامها المحاسبي والإفصاح عن المعلومة المالية ،وذلك من خلال المبحثين وهما :

- المبحث الأول :الاطار النظري للدراسة.
- المبحث الثاني :عرض ومناقشة الدراسات السابقة.

المبحث الأول :الاطار النظري للدراسة

ظهر التأمين من أجل تخفيض الخطر الذي يواجه الفرد والمنشأة وبتطوره ظهرت مختلف الشركات تتنافس فيما بينها من أجل تقديم أفضل العروض والخدمات وتحقيق أقصى الأرباح وجلب المساهمين ،مما تحتم عليها اتباع نظام محاسبي تقوم من خلاله بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها وإعطاء صورة صادقة حول وضعيتها المالية عن طريق الافصاح في القوائم المالية عن معلوماتها ،ومنه قمنا بالتطرق في هذا المبحث الى التأمين وكل ما يخص شركات التأمين في المطلب الأول ،ثم في المطلب الثاني نتطرق الى المعلومة المالية وكيفية الافصاح عنها.

المطلب الأول :شركات التأمين

تنوعت شركات التأمين في العالم وتعددت مهامها واختصاصاتها حيث هدفها مشترك وهو تقديم الخدمة للعملاء وتحقيق رضاهم .

وسيتم في هذا المطلب التطرق الى أهم المفاهيم حول التأمين وشركات التأمين بالإضافة الى الخصوصيات المحاسبية لهذه الشركات.

1- عموميات حول التأمين

يعتبر التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها الدول المتقدمة لما له من منفعة على المجتمع وأهمية بالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أولا : نشأة التأمين

يعتبر التأمين التعاوني أقدم أنواع التأمين ظهورا حيث كان الأفراد يتعاونون فيما بينهم في ايجاد وسائل لمواجهة الأخطار المشتركة وهذا في صورة جمعيات تأمين يدفع أعضاؤها اشتراكات معينة ومن حصيلة هذه الاشتراكات تتحمل الجمعية أعباء الأضرار التي تقع على أحد أعضائها [1].

[1] المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني ،الادارة العامة للتصميم وتطوير المناهج ،المحاسبة في شركات التأمين ،تخصص محاسبة ،الوحدة الأولى التعريفبالتأمين والمحاسبة عنه ،الطبعة 2008 ،المملكة العربية السعودية ،ص 4.

ففي العصور القديمة فكرة التأمين قد تجسدت من رؤية سيدنا يوسف عليه السلام خلال الحضارة الفرعونية في مصر حول تخزين القمح في سنوات الرخاء لمواجهة سنوات العجاف اللاحقة ،اذ أن هذه الرؤية تعبر عن الحيطة والحذر من وقوع المخاطر التي قد تأتي مستقبلا [1].

وقد اتفق الباحثون على أن التأمين البحري هو أول أنواع التأمين الحديثة ،حيث انتشر في القرن الرابع عشر مع انتشار التجارة البحرية في ايطاليا وبلاد حوض البحر الأبيض المتوسط ،وتضمن هذا التأمين كذلك التأمين على الحياة الذي عرف أولا من طرف الرومان حيث كان يتم التأمين على حياة القبطان والبحارة ولكن لم يتطور هذا النوع حتى أواخر القرن التاسع عشر بعد وضع جداول الحياة على أسس احصائية ورياضية [2].

أما التأمين على الحريق فقد ظهر بعد الحادث الشهير لحريق لندن عام 1666 والذي التهم حوالي 85% من مبانيها ،وبناءا على ما خلفه هذا الحريق ظهرت الحاجة الى انشاء شركات التأمين على الحريق ،كما بدأ هذا النوع من التأمين بالانتشار على بعض الدول كألمانيا وفرنسا وبعدها على أنحاء اوروبا كاملة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية [3].

ومع تقدم الصناعة وتطور وسائل النقل مع بداية القرن العشرين ظهرت فروع أخرى للتأمين كالتأمين على الحوادث الشخصية في انجلترا عام 1849 والتأمين على السيارات ثم على أخطار الطيران ،أما التأمين الاجتماعي فقد ظهر في ألمانيا بزعامة كارل ماركس عام 1878م بهدف حماية الطبقة العاملة من خطر الوفاة والشيخوخة والبطالة وإصابات العمال. [4]

---

[1] يحياوي سفيان ،نظام المحاسبة وطبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين ،مذكرة نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة البويرة ،السنة 2015.

[2] بن عمروش فائزة ،**واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين _دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي** ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بومرداس ،السنة 2007_2008 ،ص43.

[3] المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ،الادارة العامة للتصميم وتطوير المناهج ،المرجع السابق ،ص4.

[4] يحياوي سفيان ،المرجع السابق ، ص5

أما في القرن الحالي تعددت مظاهر التأمين وازدادت حجم عملياته وكثرة مجالاته ،بسبب تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وتعقد الحياة الحديثة وزيادة المخاطر فيها والتمركز السكاني في المدن ،مادام العلم ليس له حدود سوف تظل التأمينات في تطور دائم[1] .

ثانيا : تطور التأمين في الجزائر

مر التأمين في الجزائر بمرحلتين ،المرحلة الاستعمارية ومرحلة الاستقلال.

المرحلة الاستعمارية :

قبل 1962 خلال العهد الاستعماري كان التشريع القائم والمطبق في الجزائر هو التشريع الفرنسي وكانت العمليات التأمينية خاضعة للنصوص الفرنسية وأهمها قانون 13 جويلية 1930 الذي نص على تنظيم عقود التأمين البرية ويعد من أقدم القوانين المنظمة لعقد التأمين[2] ،ومن أهم هذه القوانين :

- قانون 14 جوان 1938 الذي نص على توحيد مراقبة الدولة لكل شركات التأمين ،وتثبيت طريقة الحساب ووضع الأرصدة وصلاحيات ادارة المراقبة.
- مرسوم 17 اوت 1941 الذي نص على الضمانات والإحتياطات المفروضة على شركات التأمين.
- مرسوم 19 اوت 1941 الذي نص على شروط اعتماد شركات التأمين الأجنبية داخل الجزائر.
- أمر 04 أكتوبر 1945 المتضمن (منح حوادث العمل لصندوق الضمان الاجتماعي بعد أن كانت من اختصاص شركات التأمين).
- قانون 25 أفريل 1946 الذي نص على تأميم 32 شركة تأمين وإنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والمجلس الوطني للتأمينات.
- قانون 27 فيفري 1958 تضمن الزامية تأمين المسؤولية المدنية لمالكي السيارات.

[1] طبايبية سليمة ،دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ المالي ،رسالة مقمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف ،السنة 2013-2014 ،ص5.

[2] طبايبية سليمة ،مرجع سابق ،ص233.

مرحلة الاستقلال :

بعد سنة 1962 وبعد الاستقلال مباشرة عمدت الجزائر الى تطبيق القوانين الفرنسية نظرا لوجود فراغ قانوني،ودامت هذه الحالة الى غاية اصدار قوانين خاصة بالجزائر ،ولتوضيح كيف تم اصدار هذه القوانين تم تقسيم هذه المرحلة الى ثلاث مراحل متتالية ،المرحلة الانتقالية تليها مرحلة ما قبل الاصلاحات ثم مرحلة تحرير سوق التأمين.

- **المرحلة الانتقالية (من 1962 الى 1979):**

لقد سمح غياب الاطارات والتشريعات الخاصة بالجزائر للشركات الأجنبية بأن تكتفي فقط بالتأمينات التي تحقق من ورائها أرباح وعوائد وإعادة تأمين انشطتها في شركات فرنسية متخصصة ،وهذا ما أدى بالجزائر الى تطهير القطاع من خلال اصدار القانون المؤرخ في 08 جوان 1963 المتعلق بالشروط والضمانات التي تقدمها شركات التأمين التي تنشط بالجزائر وإلزامية اعادة التأمين على جميع العمليات المنجزة في الجزائر ومنحها الى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين و بالتنازل على 10 % من العلاوات والاشتراكات[1] ،وإجبار شركات التأمين على تقديم ضمانات مسبقة وطلب الاعتماد من وزارة المالية حتى تتمكن من مواصلة نشاطها في الجزائر،وقد تم اعتماد 17 شركة منها الشركة الجزائرية للتأمين.

ومن سنة 1966 بدأت الجزائر بإتباع استراتيجية تنموية أدت الى ظهور اقتصاد مركزي موجه يقوم على أساس الصناعات الثقيلة ،وبموجب الأمر الصادر في 27 أفريل 1966 قررت الدولة باحتكار جميع العمليات التأمينية وتأميم الشركات الأجنبية واستغلال هذه العمليات بواسطة الشركات الوطنية.

في سنة 1973 جعلت الجزائر كل شركة تأمين متخصصة في عدد محدد من أنواع التأمين بحيث تخصصت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) في الأخطار الصناعية كالحريق والانفجار ،النقل البحري والجوي ،أما الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) تخصصت في اعادة تأمين المخاطر التي تلتزم الشركات الوطنية بالتنازل عنها ،والشركة الجزائرية للتأمين (SAA) مجالاتها تأمينات أخطار السيارات وتأمينات الاشخاص.

[1] طبايبية سليمة ،مرجع سابق ،ص234

أما في سنة 1975 قام المشرع الجزائري بتنظيم العلاقات بين مختلف شركات التأمين العمومية ،واطار عمل كل شركة ،وتطبيق مبدأ الاستقلالية [1].

- **مرحلة ما قبل الاصلاحات (من 1980 الى 1994) :**

في09 اوت 1980 وضع قانون ينظم كل العمليات الخاصة بالتأمين والعلاقات الموجودة بين كل الشركات واحتكار الدولة لعمليات التأمين ،كما يتضمن كل أنواع التأمين ورقابة الدولة عليها وإنشاء عدد من التأمينات الاجبارية من خلال الزام الهيئات العمومية العقارية بالاكتتاب في تأمينات الحريق وأضرار المياه ،الى جانب الزام المهندسين والمعماريين والمقاولين وأعضاء الشبه الطبي بالاكتتاب في تأمينات المسؤولية المدنية الحرفية.

في سنة 1982 قامت السلطات بإعادة هيكلة جميع الشركات الوطنية بما فيها شركات التأمين ،وبموجب المرسوم الصادر في 30 أفريل 1985 تمت اعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين الى الشركة الجزائرية لتأمينات النقل والمتخصصة في تأمينات النقل البري والبحري والجوي .

أما في سنة 1990 تم الغاء مبدأ التخصص بالنسبة لشركات التأمين وفتح المجال لها من ممارسة جميع عمليات التأمين بكل حرية [2].

- **مرحلة تحرير السوق التأميني (من 1995 الى يومنا هذا):**

مع مطلع التسعينات أصبح للجزائر نظام اقتصادي حر وأصبح التأمين يتمتع بحرية أكثر في عملياته.

وفي سنة 1995 صدر الأمر 07/95 في 25 جانفي المتعلق بالتأمينات الذي هدف الى فتح مجال المنافسة لقطاع التأمين أمام شركات التأمين دون التقيد باختصاص معين ،ومنح الفرصة للقطاع الخاص الجزائري أو الأجنبي للاستثمار في هذا الميدان ،مما أدى أيضا الى ظهور شركات أخرى منها شركة تراست الجزائر والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات ...الخ ،والذي نص على :

- احداث جهاز استشاري يدعى المجلس الوطني للتأمينات ويترأسه الوزير المكلف بالمالية ،والى امكانية انشاء شركات تأمين من طرف المستثمرين وتكون هذه الممارسة معتمدة من طرف وزير المالية بعد استشارة المجلس

[1] نفس المرجع ،ص235

[2] طبابية سليمة ،مرجع سابق ،ص236

الوطني للتأمينات ،كما نص أيضا على تنمية شبكة التوزيع وتحسين نوعية الخدمات وظهور وسطاء في الميدان على شكل وكيل عام وسمسار التأمين.

- في المادة 253 من نفس المرسوم عرف المشرع الجزائري الوكيل المعتمد بأنه شخص طبيعي يمثل شركة أو عدة شركات للتأمين.
- تحديد الشكل القانوني لشركات التأمين حيث جاء في المادة 215 أنها تخضع في تكوينها الى القانون الجزائري وتتخذ شكل شركة ذات أسهم وذات شكل تعاوني.
- امكانية تشكيل التجمعات المهنية الملاءمة وذلك طبقا للمادة 254 التي تنص على أن جمعية شركات التأمين تعد العقد النموذجي للتعبير المنظم للعلاقة بين الوكيل العام وشركة التأمين التي يمثلها.
- اصدار المرسوم الرئاسي رقم 95_187 المؤرخ في17 صفر 1416 الموافق ل 15 جويلية 1995 المتعلق بالمصادقة على الاتفاق المتعلق بإنشاء اللجنة المغاربية للتأمين وإعادة التأمين والموقع بتونس في 02 افريل 1994 والتي تزاولها نشاطها تحت اشراف اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية لاتحاد المغرب العربي[1].

وإصدار المرسوم التنفيذي رقم 95_339 المؤرخ في جمادى الثانية 1416 الموافق ل 30 أكتوبر 1995 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للتأمين وتكوينه وتنظيمه وعمله .

أما المرسوم التنفيذي رقم 95_338 والمؤرخ في 06 جمادى الثانية 1416 الموافق ل 30 أكتوبر 1995 فيتضمن اعداد عمليات التأمين وحصرها .

ولقد صادقت الجزائر في 23 أفريل 1996 على الاتفاقية المتضمنة انشاء المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات ،وكذا الموافقة على مساهماتها في رأسمالها بموجب المرسوم رقم 96_144 والقرار المؤرخ في 13 رجب 1419 الموافق ل 03 نوفمبر 1998 متعلق بإنشاء من اللجنة القانونية ولجنة حماية مصالح المؤمن عليهم والتعريفة التابعة للمجلس الوطني للتأمين وتشكيلتهما وتنظيمهما وعملهما .

[1] طبابيية سليمة ،مرجع سابق ،ص237

وجاءت المراسيم التنفيذية (04_272 ، 04_270 ، 04_268) المؤرخة في 13 رجب 1425 الموافق ل29 أوت 2004 لتشخص الحوادث الطبيعية المغطاة بإلزامية التأمين على اثار الكوارث الطبيعية (اعلان حالة الكارثة ،شروط تشخيص الكوارث الطبيعية)

ثم تبعه القرار المؤرخ في 17 رمضان 1425 الموافق ل31 أكتوبر 2004 الذي حدد معايير التعريفة والتعريفات والإعفاءات المطبقة على الكوارث الطبيعية.

ولقد عدل القانون رقم 06_04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 احكاما مختلفة من أهمها رقابة الدولة على شركات التأمين.

كما عمدت الدولة لتحديد كيفيات وشروط فتح مكاتب تمثيل شركات التأمين وإعادة التأمين وذلك وفقا لتراخيص تمنح بقرار من الوزير المكلف بالمالية ،وهذا من خلال القرار المؤرخ في 9 محرم عام 1428 الموافق ل 2 يناير2007

ولقد جاء المرسوم التنفيذي رقم07_152 المؤرخ في 5 جمادى الأولى 1428 الموافق ل 22 ماي 2007 والذي يحدد شروط منح شركات التأمين وإعادة التأمين الاعتماد وكيفيات منحه ،كما تضمن المرسوم التنفيذي رقم 07_153 كيفيات وشروط توزيع منتجات التأمين عن طريق البنوك والمؤسسات المالية وبشركات التوزيع الأخرى[1]

وحدد المرسوم التنفيذي رقم 07_220 المؤرخ في جمادى الثانية 1428 الموافق ل 14 جويلية 2007 شروط اعتماد خبراء ومحافظي العواريات وخبراء التأمين وشروط ممارسة مهامهم وشطبهم ،ويتم اعتمادهم عن طريق جمعية شركات التأمين.

وفي سنة 2010 حدد القرار المؤرخ في 11 ذي القعدة 1431 والموافق ل 19 أكتوبر 2010 شروط وكيفيات مشاركة سماسرة إعادة التأمين الأجانب في عقود أو تنازلات إعادة التأمين لشركات التأمين أو إعادة التأمين المعتمدة وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في الجزائر وهي تخضع إلى لجنة الإشراف على التأمينات.

[1] طبابيية سليمة ،مرجع سابق ،ص238

ثالثا: مفهوم التأمين

لقد تنوعت واختلفت التعاريف حول التأمين بحيث عرفه القانون المدني الجزائري كما يلي :

المادة 619 :"عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن "[1].

ويعرف الاستاذ أحمد جاد عبد الرحمن التأمين على أنه وسيلة لتعويض الفرد عن الخسائر المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين ،وذلك بواسطة توزيع هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الأفراد يكونوا جميعهم معرضين لهذا الخطر وذلك بمقتضى اتفاق سابق[2].

ويعرفه أيضا جوزيف هيمار أنه عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين وهو المؤمن له ،نظير دفع قسط من المال على تعهد لصالحه أو لصالح غيره ،في حالة تحقق الخطر من الطرف الاخر وهو المؤمن له الذي يأخذ على عاتقه مجموعة المخاطر ويجري المقاصة بينهما وفقا لقانون الاحصاء[3].

أما بالنسبة للتعريف اللغوي :هو من امن أي اطمأن وزال خوفه وبمعنى سكن قلبه ،ومن ذلك قوله تعالى في الاية الرابعة من سورة قريش "... و آمنهم من خوف ..."[4].

---

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , الجريدة الرسمية , عدد 15 المؤرخ في 2006/03/12 , القانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/20 المعدل و المتمم للأمر 95_07 , المادة 02 , ص3 .

[1] عيساوي توفيق , قرومي حميد , **دراسة بين انتاج التأمين و التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري للفترة 1995_2018** , المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية , السنة 2020 , ص289

[2] عيساوي توفيق , قرومي حميد , نفس المرجع , ص290.

[4] طباييبة سليمة ،مرجع سابق ،ص6

ثالثا: أنواع التأمين

ينقسم التأمين الى عدة تقسيمات وأبرزها :

- **أنواع خدمات التأمين (التقسيم تبعا للخطر المؤمن ضده) :**

يتضمن هذا التقسيم تأمينات الاشخاص والممتلكات ،تأمينات المسؤولية المدنية.

- **تأمينات الاشخاص :**

يقصد بها تلك التأمينات التي تغطي الأخطار المتعلقة بالشخص الطبيعي ،التي تهدد حياته أو صحته أو قدرته على العمل وهنا يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة بحيث يتم تحديد مبلغ التأمين حسب الاتفاق بين المتعاقدين[1].

ويعرفه القانون المدني الجزائري في المادة 60 أنه عقد احتياطي يكتتب بين المكتتب والمؤمن ،يلتزم بواسطته المؤمن يدفع مبلغ محدد في شكل رأسمال أو ريع ،في حالة وقوع حادث أو عند حلول الأجل المحدد في العقد للمؤمن له أو المستفيد المعين ،يلتزم المكتتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه[2].

ويدخل ضمن هذا النوع :

- التأمين على الحياة .
- التأمين ضد المرض و البطالة.
- التأمين في حالة الوفاة.

[1] بوفولة نبيلة ، **حماية حقوق مستهلكي خدمة التأمين في الجزائر** ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،سنة 2019 ،ص 188

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،عدد 15 المؤرخ في 2006/03/12 ،القانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/20 المعدل والمتمم للأمر 95_07 ،المادة 10 ،ص4.

- **تأمينات الممتلكات :**

ويقصد به التأمين على الممتلكات المادية للأفراد والشركات أي تعويض المؤمن له من الأضرار المادية التي تلحق بذمته المالية ،نتيجة لتلف شيء مملوك له[1]،ومن الأمثلة على ذلك :

- التأمين على المنازل والسيارات من خطر الحريق .
- التأمين على الماشية والمحاصيل الزراعية ضد التقلبات الطبيعية .
- التأمين البحري .

- **تأمينات المسؤولية المدنية :**

تؤمن من كافة الاخطار التي تصيب الأشخاص في ممتلكاتهم أو أبدانهم وتشمل تأمين المسؤولية لأصحاب السيارات وتأمين المسؤولية للأطباء والمهندسين .

وعادة ما يمتاز هذا النوع من التأمينات بالإلزامية وتضم تأمينات الأضرار كافة أنواع التأمين التي يسهل فيها تحديد قيمة الخسارة المادية[3].

- **التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور التأمين :**

وينقسم الى ثلاث أنواع :

- **التأمين التبادلي أو التجاري :**

يظهر عندما يتفق مجموعة من الأشخاص على أن يساهموا جميعا في تكوين رصيد في حالة تعرض كل واحد منهم لخطر معين مع امكانية تقدير الخسارة المالية التي يمكن أن تحل بهم عند وقوع الخطر وذلك بتعويض كل من تقع الخسارة به ،واتفاقهم مسبقا على توزيع الارباح التي تتحقق من جراء نشاط جمعيتهم[2].

[1] ،[3] بوفولة نبيلة ،نفس المرجع ،ص187

[2]، [2] طبايبية سليمة ،مرجع سابق ،ص13

[3] طبايبية سليمة ،نفس المرجع ،ص14

- **التأمين التعاوني :**

يقوم هذا النوع على الجمعيات التعاونية التي تنشأ فقط لهذا الغرض ،أو لأغراض مختلفة ويكون التأمين واحد منها ،ونرى أن هذا التامين يشبه التأمين التبادلي الى حد ما [2].

- **التأمين الذاتي :**

يقوم التأمين الذاتي على رجال الأعمال التي تقوم بتكوين احتياطي خاص يعوضون منه في حالة وقوع ضرر وهذا بسبب ما يدفعونه من أقساط يفوق ما يدفعه المؤمن له من تعويضات ،بحيث يخصصون من أرباحهم مبلغا سنويا يضعونه جانبا لمواجهة الخسائر المالية التي يمكن أن تنتج عن تحقيق أخطار معينة ،بحيث يشترط على مؤسستهم أن تكون في المركز المالي [3] .

الفرع الثالث : ماهية شركات التأمين

سنتطرق في ماهية شركات التأمين الى مفهوم شركات التأمين ومميزاتها وتصنيفها .

أولا : مفهوم شركات التأمين

لقد وردت تعاريف عدة لشركات التأمين سوف نذكر منها البعض :

شركة التأمين هي منشأة تجارية تهدف الى تحقيق الربح وهي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تحمل دورا مزدوجا ،بحيث تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها وتقوم أيضا بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم والمستفيدين عند تحقيق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية النفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب[1].

[1] لونيسي بوعلام ،فكراشة سفيان ،**أشكال شركات التأمين في الجزائر** ،مجلة الابداع ،السنة 2019 ،ص359

ثانيا : تصنيف شركات التأمين

تصنف شركات التأمين حسب الأنشطة التأمينية وحسب الشكل القانوني لها : [1]

شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية :

تتمثل شركات التأمين المصنفة حسب الأنشطة التأمينية في شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام وصناديق الضمان الاجتماعي والشركات الشاملة.

شركات التأمين على الحياة :هي كل الشركات التي يشمل نشاطها كافة التأمينات المتعلقة بالوفاة وحياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين ويسمى التأمين المختلط .

شركات التأمين العام : هي الشركات التي تختص بالتأمين على الممتلكات والتأمين على المسؤولية المدنية اتجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات ،وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه.

صناديق الضمان الاجتماعي :المكلفة بتغطية تكاليف علاج المؤمن له بحيث يلتزم بتحمل جزء أصغر من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

الشركات الشاملة:ليس لديها تخصص معين بحيث تشمل كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاث السابقة **شركات التأمين وفقا للشكل القانوني** :

الشركات التي تأخذ شكل قانوني هي شركات المساهمة وشركات الصناديق.

شركات المساهمة :تكون ملكية هذه الشركات على يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الادارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

شركات الصناديق :تشبه الى حد كبير الى شركات الاستثمار وهذا لضخامة حجمها ،وتكون ملكيتها على يد حملة الوثائق التأمينية بحيث أنها لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها وتدار من قبل خبراء مختصين.

[1] طبابيية سليمة ،مرجع سابق ،ص33 ،ص34

ثالثا :أهمية شركات التأمين

تكمن أهمية شركات التأمين في : [1]

- لشركات التأمين دورا عظيما في تحقيق الاستقرار الاجتماعي لأفراد المجتمع .
- توفير عوامل الأمان والاطمئنان اتجاه أي مصائب أو أزمات لا يعلمها إلا الله .
- تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي للمجتمع ككل نتيجة ارسائها لدعائم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأسر هذا المجتمع.
- لها دورا حيويا في تجميع المدخرات الوطنية ثم اعادة استثمارها في أوجه استثمار تتعلق بخطط التنمية والازدهار الاقتصادي للمجتمع.
- لها دورا كبيرا في ادارة الاخطار التي تتعرض لها وسائل الانتاج المختلفة في المشروعات الانتاجية ،وبهذا ترفع منشآت التأمين عن كاهل تلك الوحدات الانتاجية عبء ادارة المخاطر ،تاركة للإداريين والفنيين فيها عبء ادارة أعمالها فحسب.
- تقوم باستيعاب نطاق عريض من العمالة بما يسهم في التخفيف من اثار مشاكل البطالة ونقص فرص العمل ،ولا شك أن أي نمو في قطاع التأمين سيواكب نمو مماثل في خلق فرص العمل أمام الشباب وتحقيق استقرارهم المنشود.

الفرع الثالث :الخصوصيات المحاسبية لشركات التأمين

تسعى شركات التأمين الى الحفاظ على البنية المالية الخاصة بها من أجل الاستمرار في نشاطها الاقتصادي وذلك من خلال وضع نظام محاسبي يقيد كل تدفقاتها المالية وكل ممارساتها المتعلقة به.

أولا : تعريف النظام المحاسبي المالي SCF

عرف القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 :

[1] رشيد قريرة ،**تقيم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في النظام المحاسبي المالي (SCF)** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015_2016 ،ص41.

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية ،وتصنيفها وتقييمها ،وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ،ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية [1].

تعريف التنظيم المحاسبي في شركات التأمين :

يطبق النظام المحاسبي في كل من الشركات الاقتصادية ومن بينها الشركات التأمينية ولذلك يسعى النظام المحاسبي في شركات التأمين على توفير المعلومات والبيانات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة ،ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تبويب وتسجيل البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها في شكل معلومات مفيدة لمن يهمه الأمر لمستخدمي هذه البيانات او المعلومات سواء داخل المؤسسة أو خارجها[2] .

ثانيا :وظائف النظام المحاسبي في شركات التأمين :

تتمثل وظائف النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في ما يلي[(3)] :

- ايجاد سجل منظم للأنشطة والأحداث الاقتصادية والتي يتم التعبير عنها في صورة مالية وإثباتها في السجلات المحاسبية ،ومن أمثلة أنشطة القطاع التأميني نجد :اصدار الوثائق ،العمولات ،اعادة التأمين ،المخصصات ،الاستثمارات ،التعويضات والاستردادات ،مصروفات أخرى ....الخ.
- تبويب العمليات الاقتصادية التي تم تسجيلها عند حدوثها في مجموعات متجانسة ،بحيث يؤدي التبويب الى تخفيض العدد الكبير من التفصيلات في شكل ملائم.
- تلخيص المعلومات المبوبة في تقارير محاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات من المعلومات المختلفة.
- تعتبر الخطوات الثلاث السابقة (التسجيل ،التبويب ،التلخيص) الأساليب يوفرها النظام المحاسبي في الشركة من أجل توفير المعلومات المحاسبية تفيد الأطراف المهتمة بها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ،القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي المادة 03 ،ص03

[2] الأعور عبد الرؤوف ،النظام **المحاسبي المالي لشركات التأمين في ظل معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 04** ،مذكرة الماستر أكاديمي ، ،جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2015_2016 ،ص3 .

[3] الأعور عبد الرؤوف ،نفس المرجع ،ص3_4 .

يقتضي الأمر وفقا للمعيار المحاسبي لشركات التأمين وإعادة التأمين رقم 157 لسنة 1999 ،تقديم ايضاحات للقوائم المالية تتناول أمور تفيد حملة وثائق التأمين بالإضافة الى المعلومات الأخرى الضرورية لمستخدمي القوائم المالية.

ثالثا :خصائص النظام المحاسبي

تتلخص خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين فيما يلي: [1]

- تعتمد مصادر التمويل في شركات التأمين على رأس المال المدفوع وما في حكمه من أموال ،وذلك بخلاف الحال في مشروعات الأعمال الأخرى التي يمكنها الاعتماد على مصادر تمويل خارجية،كالقروض طويلة الأجل .
- يتمثل المنتج النهائي لشركة التأمين في تقدم خدمة وليس سلعة مادية ملموسة ،وهي خدمة آجلة وليست حالية ، كما أن أسعارها لا تخضع لقوانين العرض والطلب في السوق إنما هي أسعار الخبرة الماضية في سوق عمليات التأمين بالإستعانة بالأساليب الرياضية المختلفة ،ومن هنا فإن التقارير المحاسبية في شركات التأمين غالبا ما تركز على الأحداث المستقبلية بهدف بيان مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماته الحاضرة والمستقبلية.
- لا يمكن لشركة التأمين تحديد مقدار أرباحها أو خسارتها بدقة كافية في ختام السنة المالية ،ويرجع هذا أساسا لسببين هما أن عقود التأمين غالبا ما تتخطى مدتها نهاية السنة المالية التي عقدت فيها وأن مقدار الالتزامات المالية والمصروفات المترتبة على عقود التأمين لا يمكن تحديدها بدقة إلا بعد انتهاء آجال تلك العقود.
- يرتبط بالخاصية السابقة أيضا أن طبيعة عمل شركات التأمين بدخولها في عقود تأمينية طويلة الأجل قد يترّتب عليه عدم تحديد الآثار المالية لتلك العقود بدقة إلا بعد انتهاء آجالها وأبسط مثال على ذلك هو أقساط التأمين التي غالبا ما يتم تسديدها في فتّرات لا تتفق والفترة المالية للشركة مما يؤدي إلى وجود أقساط تحت التحصيل وأخرى مدفوعة مقدما وبمبالغ ضخمة.

[1] الأعور عبد الرؤوف ،نفس المرجع ،ص5.

رابعا : مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي للتأمينات

عرض مختصر لحسابات شركة التأمين . [1]

المجوعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال (لم تتغير ما عدا حساب 14 و19).

ح 14 / : مؤونات تقنية ،ويتفرع إلى:

- حساب : 140 مؤونات الضمان (لتكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)
- حساب : 141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)
- حساب : 142 مؤونات الأخطاء والكوارث (تسجيل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطاء) .
- ح 19/ : ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية،ويتفرع إلى:
- حساب 190 كيانات ذات صلة؛
- حساب 191 كيانات مساهمة؛
- حساب 192 كيانات أخرى.

المجموعة الثانية :حساب الأصول الثابتة و هي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

-**المجموعة الثالثة** :حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين.

ح 30 /مؤونات فنية لعمليات مباشرة" التأمين على الأضرار".

ح 31 /مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأضرار".

ح 32 /مؤونات فنية على العمليات المباشرة " التأمين على الأشخاص".

ح 33 /مؤونات على العمليات المقبولة" التأمين على الأشخاص".

[1] مسعود شطبية ،**التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي** ،قاصدي مرباح ،ورقلة، 2012_2013 ،ص5_6

ح 38 /حصة التأمين الاقتراني المسندة.

ح 39 /حصة إعادة التأمين المسندة.

المجموعة الرابعة :حسابات الغير(لم تتغير ما عدا حساب 40 و41).

ح 40 /الديون الناشئة عن إعادة التأمين وإعادة التأمين المشترك.

ح 41 /المؤمنون ،وسطاء التأمين والحسابات الملحقة.

المجموعة الخامسة :الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام لم تتغير.

المجموعة السادسة :حسابات الأعباء (لم تتغير ما عدا حساب60)

ح 60 /فوائد) مطالبات (على الكوارث والنكبات).

المجموعة السابعة :حسابات المنتجات(لم تتغير ما عدا حساب 70 و71).

ح 70 /الاشتراكات) أقساط الاشتراكات.

ح 71 /الاشتراكات مؤجلة.

خامسا :محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبية الدولية

من المعايير المهنية المتعلقة بصورة خاصة بقطاع التأمين نجد: [1]

جدول رقم 01 : المعايير التي تتأثر بها شركات التأمين

معايير IAS_IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين	
IAS 1	عرض القوائم المالية
IAS 19	محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين
IAS 32	عرض الأدوات المالية
IAS 39	الاعتراف وقياس الأدوات المالية
IFRS 4	عقود التأمينات
IFRS 7	المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية الواجب توريدها

Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne،**Source** : Valérie KERVAZO

يعد معيار IFRS 4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات ،حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة:

بالنسبة إلى المعيار IAS 1 "عرض القوائم المالية " الذي أوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكن للكيان المقارنة بينها مع الفترات السابقة وكذا القوائم المالية المصدرة من الكيانات الأخرى في نفس القطاع.

أما المعيار IAS 19 المتعلق بمنافع المستخدمين ،فمثلاً تأثير هذا المعيار يكون على وجهين مختلفين فيما يخص قطاع التأمين.

[1] سحنون بونعجة ،نبيل بوفليح ،مداخلة بعنوان **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية** ،الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية ،الواقع العملي وآفاق التطور – تجارب الدول – المحور السادس المعايير المحاسبية في الصناعة التأمينية ،كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية و علوم التسيير. 04 ديسمبر – 2012 يومي03 ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،ص3_4.

وفيما يخص المعايير IFRS 7 ، IAS 32 ، IAS 19 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة ،فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف والقياس هذه الأدوات المالية.

المطلب الثاني :الافصاح عن المعلومة المالية

أولا :المعلومة المالية :

1. تعريفها :

تعتبر المعلومة بصورة عامة مادة أساسية لأي قرار يراد من خلاله بلوغ غاية محددة تتماشى مع طموحات وأهداف المقررة ومن هذا المنظور فان المعلومة المالية هي أساس أي قرار بالنسبة للمؤسسة تشكل فيها الاموال عصب تقدمها أو فنائها ،والمعلومات في اغلب الأوقات تكون بمثابة بيانات في الأصل تخضع وفق منهج محدد الى معالجة لتصبح جاهزة لاتخاذ القرار المناسب.

كثيرا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي ،وهذا ما يبرز أهمية وجود تعليمات تفصيلية تعكس الواقع المالي للمؤسسة.

فتعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم[1].

يسعى مستخدمي المعلومات المالية الى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة ،والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة لهذا تولي المؤسسات اهتماما خاصا لإعداد وعرض هذه التقارير والمتمثلة أساسا في[2]:

[1] http/ :Fr.wikipedia.org/wik/information,14.30 تم زيارة الموقع يوم 2022/02/23 على الساعة

[2] paul amadieu, veronique bessière, analyse de l'information financière:Diagnostic,èvaluation, prevision et risques, edition Economica,2007,p10.

- ✓ **الميزانية**
- ✓ **جدول حساب النتائج**
- ✓ **الجداول الملحقة** (جدول حساب النتائج ،جدول حركة الذمة المالية المدينة ،جدول حركة الذمة المالية الدائنة،جدول الاستثمارات ،جدول الاهتلاكات ،جدول الذمم ،جدول الأصول المملوكة ،جدول الدائنين،جدول المخزونات ،جدول التنازلات عن الاستثمارات).

2. شروط المعلومة المالية :

تتمثل شروط المعلومة المالية فيما يلي: [1]

– شرط الافصاح الجيد عن المعلومة المالية:

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم المبادئ التي يقوم عليها نظام المعلومات المحاسبي ،حيث أن الإفصاح الجيد عن المعلومة المالية في القوائم المالية وبصورة صادقة ودقيقة يساهم في زيادة الأطراف المنتفعة في الكيان المعني ،حيث يقوم هذا المبدأ على ضرورة تقديم التقارير المالية كافة المعلومات للمؤسسة عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات والتغيرات فيها ،كما أن الإفصاح المحاسبي الجيد حق من حقوق مالكيها وكذا السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها وعرضها.

كما أن الإفصاح المحاسبي الجيد يمكن أن يدعم التقارير المالية المتعارف عليها والتقارير الإضافية وفق احتياجات الأطراف المستخدمة لها ،وفي هذا المسعى نجد أن النظام المحاسبي المالي قد كرس هذا المبدأ من خال ما تم عرضه في القانون 07-11 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 وما تم تفسيره في المرسوم التنفيذي 08-156 في المادة 11 منه من خال تحديد بعض الشروط المتعلقة بالإفصاح الجيد والأهمية النسبية حيث أكد على ضرورة :

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومات مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن أن لا تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

[1] سنوسي بن عمور ،أثر المعلومة المالية على الأداء في المؤسسة ،جامعة معسكر ،الجزائر ،2018 ،ص 46 -47.

وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي قد عزز التوجه نحو الإفصاح العالمي ،فبعدما كان إفصاح تقليدي (وقائي) يهدف إلى حماية المستثمر العادي من خلال الكشوف المالية الأساسية ذات الغرض العام ،أصبح اليوم يعتمد على التقارير المالية التي هي اشمل من الكشوف المالية.

- ✓ **شرط الصورة الصادقة:**

إن تطبيق هذا المبدأ يسمح بتفضيل القوائم التي تترجم الوضعية الحقيقية للمؤسسة عوض تلك القوائم التي تم إعدادها وفق المبادئ المتعارف عليها وتغليب تفضيل المحتوى على الشكل من خلال التركيز على إعطاء صورة اقرب ما يمكن للواقع الاقتصادي للمؤسسة.

- ✓ **شرط ثبات الطرق المحاسبية:**

أي انه يجب على كل كيان ومهما كان أن يتجنب تغيير الطرق والأسس المحاسبية التي اتبعت خلال الدورات السابقة أي أن يلتزم بنفس الطرق المحاسبية المعتمة من قبل ومن دون تغيير أو تحريف في إعداد القوائم المالية ،وأن أي تغيير يمس هذه القواعد يجب أن يشار إليه.

- ✓ **شرط تغليب الجوهر على الشكل:**

يعتبر هذا الشرط من أهم الشروط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجزائري تماشيا مع آليات التوافق وتلبي متطلبات اقتصاد السوق حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بتسجيل العمليات المحاسبية وفق نظرة اقتصادية خالصة تعتمد على مبدأ تحقيق المزايا الاقتصادية وليس من منظور الشكل القانوني.

غالبا ما تكون المعلومات المالية المصدر الوحيد المتاح للمحلل الخارجي وهنا تبرز أهمية وجود تعليمات تفصيلية تعكس الواقع المالي للمؤسسة فتعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم.

3. خصائص المعلومة المالية :

لكي تحقق المعلومة المالية الأهداف المرجوة يجب أن تتمتع بالخصائص التالية: [1]

[1] سنوسي بن عمور ، مرجع سابق ،ص 48

- ✓ **الملائمة** :يجب أن تكون المعلومة مناسبة للغرض الذي وجدت من أجله لكي تساعدنا على إعطاء الفائدة المرجوة منها ،كما أن الملائمة أمر ضروري وشرط لاستخدام المعلومات في تقييم السياسات الإدارية للشركة والمعلومات مناسبة وهامة للتأثير على قرارات مستخدمي المعلومات.
- ✓ **المصداقية** :يجب أن تحتوي المعلومات المالية على درجة كبيرة من المصداقية والموضوعية كما تستند إلى أدلة كافية لإثباتها وأن تكون خالية من التحيز.
- ✓ **الدقة** :يجب أن تتمتع المعلومة المالية بالدقة ،لأن هناك أخطاء تؤدي إلى تناقض بين المعلومات التي تمت معالجتها للفريق الإداري ،مما يؤدي إلى حدوث خطأ في نقل المعلومات إلى صانع القرار.
- ✓ **الوقت المناسب** :التوقيت هو عنصر مهم للنجاح في صنع القرار ،كما المعلومات المحاسبية لا تعطي فائدة ،إذا كان صانع القرار لا يملك الحق الوقت أو التأخير في تقديم المعلومات.
- ✓ **الفهم والاستيعاب** :أثر المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية تقف على مدى استيعاب فريق الإدارة لهذه المعلومات ،لتكون مفهومة ومبسطة وذات مغزى دون اللجوء إلى بيانات مفصلة.
- ✓ **الأهمية** :تؤدي المعلومات المحاسبية دورها ،إذا كانت ذات أهمية مميزة ،أن تكون مصدرا للمعلومات الهامة للتدخل في الصياغة وصنع القرار وإهماله سيؤدي إلى خلق مشكلة له.

ثانيا : الافصاح المحاسبي في القوائم المالية

1. التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي :[1]

ظهرت أهمية مبدأ الافصاح مع ظهور شركات المساهمة وكذلك عند الزام قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية ،ونتيجة لزيادة حجم الاستثمارات والمضاربة في أسهم الشركات أدى الى زيادة الطلب على مزيد من الافصاح.

في سنة 1844 بانجلترا صدر أول قانون يفرض على الشركات الانجليزية ذات المسؤولية الغير محدودة اصدار قوائم مالية ولم يتضمن نصا يتعلق بشكل أو مضمون هذه القوائم لأن المعلومات المحاسبة كانت حينئذ من الأسرار التي لا يجوز الكشف عنها ،وفي سنة 1845 أورد نصا ألزم بمقتضاه مديري الشركات بإعداد ميزانية عمومية والتوقيع

[1] محمد العيد عمامرة ،مستوى الافصاح عن المعلومات المالية وفق نظام المحاسبي المالي ومدى كفايته لمستخدمي التقارير المالية ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ،الجزائر ،2021 ،ص 279.

عليها ،بحيث تكون عادلة وشاملة وأن يتم مراجعتها بواسطة واحد أو أكثر من باقي الملاك مع استمرار اصدار القوانين المنظمة للإفصاح المحاسبي ،ثم في سنة 1862 صدر قانون فصل مهام المراجع ووضع نموذجا لشهادة المراجع التي يرفقها بالميزانية العمومية ،أما سنة 1879 صدر قانون يلزم البنوك ذات المسؤولية المحدودة أن تفصح عن قوائمها المالية سنويا عل أن يتم اعتمادها من مراجع مستقل ومحايد ،وفي سنة 1900 صدر قانون يلزم شركات الأموال المسجلة أن تنشر قوائمها المالية بعد اعتمادها من مراجع قانوني محايد مع اضافة عدة قواعد أخرى أهمها أن تفصح أي شركة جديدة في أول اجتماع للمساهمين ملخصا بالمتحصلات والمدفوعات التي حدثت منذ تكوين الشركة بحيث تتضمن مصروفات التأسيس والعقود المبرمة والأسهم المصدرة ،و في سنتي 1928-1929 صدر قانون يلزم بالإفصاح عن قائمة الدخل لأول مرة وكذلك التمييز في الميزانية بين الأصول المتداولة والثابتة وأساليب تقييمها.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فبداية الاهتمام بالإفصاح المحاسبي كانت سنة 1933 حيث صدر قانون فرض على أي شركة تصدر أسهم لأول مرة أن تودع لدى الهيئة الحكومية قائمة تتضمن كل المعلومات المالية الهامة والجوهرية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرين وأن يتم الافصاح عن هذه المعلومات في نشرة الاكتتاب ،في سنة 1974 صدر تشريع عن كونغرس يلزم فيه البنوك التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الافصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة (SEC) وذلك بشأن الافصاح عن معلومات للشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة ،وقد ترتب عن ما سبق انعطاف هام في مسيرة الافصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سيمتين رئيسيتين:

- اتساق نطاق هذا الافصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات ;
- تمثلت بتحول التركيز من أهداف الافصاح من حماية مصالح المودعين الى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

ومما ذكرناه سابقا نقول أن الافصاح المحاسبي ظهر كقانون يفرض على الشركات اصدار قوائمها المالية ،ثم توسع ليلزم مديري الشركات بإعداد الميزانية العمومية والتوقيع عليها ،ولمواكبة التطورات الاقتصادية أصبح الافصاح وسيلة لحماية مصالح المستثمرين والمساهمين عن طريق ضمان معلومات محاسبية شفافة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

2. مفهوم الافصاح المحاسبي:

لغة :بيان الشيء وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الآخرين.

اصطلاحا :تعددت التعاريف نذكر منها:

- ✓ **مونيتز (MOONITZ)** :يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة. [1]
- ✓ **هاندريكسن (HENDRICKSON)** :الافصاح هو عرض وتوصيل المعلومات بصورة تظهر القوائم المالية غير مضللة ومفهومة وملائمة لمستخدميها. [2]
- ✓ **الشيرازي** :يعرف الافصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.[3]
- ✓ **المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)** :ان معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الافصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) وعنصر الافصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل ،وذلك بكيفية تجعل تلك القوائم قيمة اعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم.[4]
- ✓ **مجلس المبادئ المحاسبية (APB)** :ان الافصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم وتهتم الدولة لغرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها فضلا عن معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيد. [5]

---

[1] بصول ربا ماجد ،أثر كفاءة الافصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية دراسة تحليلية ،المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،مصر 2017 ،ص84

[2] طلال محمد الجحاوي ،وفرات المالكي ،الافصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاساته على مستخدمي القوائم المالية ،دار الأيام للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2017 ،ص19

[3] المرجع نفسه ، ص19.

[4] ربا ماجد، ،المرجع نفسه، ص84.

[5] طلال محمد علي الجحاوي ،ومحمد ال فتح الله ،الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية ،دار الايام للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2017، ص 25

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الافصاح المحاسبي :هو عملية اظهار كل المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب لكافة الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة بصورة واضحة وصادقة من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3. أنواع الافصاح المحاسبي :هناك عدة أنواع من الافصاح المحاسبي تختلف باختلاف الأساس الذي يتم من خلاله تقسيم هذه الأنواع وهي :[1]

- **الافصاح الكافي** :يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية وهو الأكثر استخداما.
- **الافصاح العادل** :ينطوي هذا النوع على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية ،من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.
- **الافصاح الشامل** :يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي ،ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز ،فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة وتجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير ،بالإضافة إلى تحمل التكاليف إضافية بدون مبرر.
- **الافصاح الالزامي** :ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة ،وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة ،إلا أن القوانين المختصة لم تول الاهتمام الكافي لإظهارها.
- **الافصاح التثقفي (الاعلامي)** :هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.
- **الافصاح الملائم** :هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.

[1] ضيف الله محمد الهادي ،أسس و قواعد الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي (IAS / IFRS) ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي ،العدد 06 ،المجلد 01 ،الجزائر ,2013 ،ص 88.

- **الافصاح الوقائي (التقليدي)** :ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ،ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

نلاحظ مما سبق أن الإفصاح الشامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجين ،ولكن بالنسبة للإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى ،أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

4. أهداف الافصاح المحاسبي

هناك عدة أهداف للإفصاح المحاسبي حيث قسمت الى اتجاهين :[1]

❖ **الاتجاه التقليدي في الافصاح** :هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام البيانات المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وهذا لحماية المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

❖ **الاتجاه المعاصر في الافصاح** :ويهدف الى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات ،ومنه فان نطاق الافصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي ،بل يتسع نطاق الافصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج الى درجة كبير من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

ومنه يمكننا استخلاص أن أهداف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية تكمن في مدى توافر المعلومات الدقيقة والموثوق بها التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ،وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع ،وأن يكون

[1] أحمد سيد حمد الله ،مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين ،منهج مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري ،مجلة البحوث التجارية ،كلية التجارة ،جامعة الوقازيق ،1993، ص104_105.

تقديمها في المواعيد المحددة ليتم نشرها حتى تتم الاستفادة منها جميع الجهات المعنية سواء مستثمرين أو جهات رقابية أو حكومية. [1]

5. شروط الافصاح المحاسبي : [2]

رغم أن التوسع في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، إلا أن هناك شروط تضبط مجال التوسع للإفصاح المحاسبي بما يراعي مصلحة المؤسسات وملاكها من جهة ومصلحة الأطراف ذات الصلة من جهة أخرى ،والتي تتمثل في:

- **التوازن بين التكلفة والعائد** :وذلك بزيادة المنافع المتوقعة للمعلومات المحاسبية على التكاليف المتوقعة للحصول عليها ،أي تقليص وضبط مقدار المعلومات المفصح عنها لاعتبارات موجبة تتعلق بعبء المعلومات المراد الإفصاح عنها.
- **التوازن في الافصاح** :يشير هذا المفهوم إلى التوازن بين التكلفة والاستخدام ،لأن عملية الإفصاح وما يرافقها من اعتبارات كالملائمة مع ثقافة المستخدم والحفاظ على بعض أسرار المؤسسة وغيرها من الاعتبارات تتطلب تكاليف إضافية سواء في الإعداد أو النشر أو صياغة المعلومة حتى تكون في مستوى فهم كل الفئات.
- **تحقيق الشفافية** :تحديد طبيعة المعلومات التي يجب أن تكون متاحة للآخرين من قبل إدارة المؤسسة بما يضمن رؤية واضحة عن الوضعية المالية لها.
- **الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية** :تعتبر الأهمية النسبية الخاصية المبدئية التي يجب أن تتوفر في كل المعلومات المعروضة بالقوائم المالية ،فهي بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بكيفية تحقق ما هو مطلوب منها ،وترتبط الأهمية النسبية في مجال الإفصاح المحاسبي بعدة اعتبارات منها ما يلي:

✓ حجم العنصر النسبي قياسا بالعناصر المماثلة الأخرى وذلك من حيث قيمته الاقتصادية ،ومدى تأثيره على قرار مستثمر المعلومات.

---

[1] عبد المنعم عطا العلول ،دور الافصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة العامة ،مذكرة ماجستير ،جامعة الاسلامية بغزة،فلسطين ،2008 ،ص24 .

[2] فتيحة صافو ،أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ،أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر ،2016 ،ص 133-134.

- ✓ طبيعة العنصر وإمكانية تغيره ،مثل تحويل بعض المصروفات الرأسمالية إلى إيرادات أو العكس.
- ✓ تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطة به من فترة إلى أخرى ،أي الاجتهاد الشخصي لمعدي القوائم المالية ومراجعتها ومدى التزامهم بالمقومات المهنية والعلمية وكذلك الظروف المحيطة بالحدث الاقتصادي على مستوى الوحدة.

مقومات الافصاح المحاسبي

يرتكز الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على المقومات التالية:[1]

- ✓ **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية** :تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات ،فالملاك الحاليون والمحتملون ،الدائنون ،المحللون الماليون،الموظفون،الجهات الحكومية ،والجهات التي تهتم بالشؤون الاجتماعية و غيرها أمثلة عن مستخدمي هذه المعلومات ،فتحديد الجهة المستخدمة لها ركن أساسي في تحديد اطار الافصاح المناسب.

- ✓ **تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية** :ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها ،لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة ،من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه إذا إن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض أو لمستخدم بديل.

- ✓ **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها** :تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية التقليدية الأساسية(الميزانية ،قائمة الدخل ،قائمة التدفقات النقدية ،قائمة التغيرات في حقوق الملكية)بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءا من هذه القوائم ،لذلك برى كثير من الباحثين بأن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية ،يستلزم إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم.

[1] دواق سميرة ،د فرحات عباس ،الشفافية في الافصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،مجلة العلوم الادارية والمالية ،المجلد 03 ،العدد 01 ،2019، 11-27

✓ **تحديد أساليب وأدوات الافصاح عن المعلومات المحاسبية** :القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقوم بإعدادها إدارة المنشأة ،هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم الأساسية ،كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو القوائم المعدلة على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح .أما زيادة الإفصاح عن المعلومات التي تعرض في القوائم المالية الأساسية والإضافية لتقديم معلومات أخرى توضيحية أو تفصيلية حتى تكون الصورة واضحة ومكتملة عن الأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة عن فترة معينة ،فإنه يمكن استخدام أساليب وطرق نذكر منها(التوضيح بين قوسين ،الملاحظات ،بنود مقابلة أو متصلة ،الجداول المرفقة ...الخ.)

✓ **توقيت الإفصاح عن البيانات المالية** :يعد التوقيت المناسب واحدا من ثلاث صفات هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية وحتى يكون الإفصاح مفيدا ،فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم ،يجب أن يتوفر التوقيت الملائم Timing في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات ،وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا لم تأت في وقتها ،بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار،ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

6. **أساليب الافصاح المحاسبي** : يمكن حصرها فيما يلي :[1]

- **اعداد القوائم المالية وترتيب بنودها** :ترتب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتسهيل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات منها.

- **استخدام المصطلحات والعرض بشكل صحيح** :إن وضوح المسميات للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى سهولة فهم القارئ لها ،إلا أن المصطلحات الغامضة والمبهمة ينتج عنها عدم الفهم ،كما يجب عرض المعلومات بشكل صحيح وعدم دمجها مع غيرها وعدم حذفها مما يخل بمصداقيتها ،ومن الأمثلة الشائعة للحذف إظهار الأصول الثابتة بصافي قيمتها الدفترية.

[1] محمد المبروك أبوزيد ،المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية ،أيترك للنشر والتوزيع ،القاهرة ،مصر ،2005 ،ص 38

- **الملاحظات الهامشية** :يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية ،المتعلقة بعناصر القوائم المالية ،والتي يمكن أن تحتوي على المعلومات الكمية أو الوصفية كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة بتاريخ الميزانية أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة ،إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

- **الملاحق** :وهي قوائم إضافية التي ترفق مع القوائم الأصلية ،يتم من خلالها إعطاء توضيحات عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية ،والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية و مثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك،قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار ،قائمة المدينين مخصص الديون المشكوك فيها،قائمة المخزون السلعي ... الخ.
- **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس** :تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة مثل :بيان مبدأ تقييم مخزون نهاية المدة.
- **تقرير المراجع** :يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة ،حيث من خلاله يعطي المراجع رأي فني محايد يعبر فيه عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

7. متطلبات الافصاح المحاسبي في القوائم المالية

عند الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية من طرف المؤسسة يجب مراعاة متطلبات الإفصاح المتعارف عليها ،وهي كالتالي:[1]

- ✓ **السياسات المحاسبية** :تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة ،وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية،وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن

[1] ضيف الله محمد الهادي ،مرجع سبق ذكره ،ص89_90 .

بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف ،لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

✓ **الأطراف والصفات الهامة** :يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفات المبرمة بين المؤسسة وأطراف أخرى ،وكذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة وأطراف خارجية.

✓ **الأحداث اللاحقة** :تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت ،ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية ،وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور،وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية بالفترة اللاحقة ،وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها ،فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

✓ **الشكوك حول استمرار المؤسسة** :يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المؤسسة ،وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المؤسسة مستمرة إلى ما لا نهاية،وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المؤسسة ،أو أن هناك شكوكا حول استمرار المؤسسة ،عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية.

✓ **الالتزامات المحتملة** :تتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها أو مبالغها وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى ،والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع ،وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية ،والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية. [1]

[1] ضيف الله محمد الهادي ،مرجع سبق ذكره ،ص89_90 .

8. الافصاح المحاسبي لشركات التأمين :

يعد قطاع التأمين وذلك فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية حالة خاصة ،ويرجع ذلك إلى التعقيد الذى يتصف به التأمين من حيث طبيعة نشاطاته ذات المدى الطويل ،وكذلك صعوبات تحديد العائد مقارنة بالأنشطة التجارية الأخرى ،مما يؤدى إلى اختلاف القوائم المالية لشركة التأمين عن أية قوائم لشركة فى قطاع آخر.

وقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع منهجية شاملة متوافقة وذلك فيما يتعلق بالمحاسبة فى شركات التأمين ،حيث قام المجلس بإصدار معيار التقرير المالي 4 IFRS بصورة مؤقتة لحين تبني معايير التقرير المالي الدولي IFRS على نطاق دولي واسع خاصة الشركات المقيدة بالبورصات العالمية.

ويمكن القول بأن معيار التقرير المالي الدولي 4 IFRS الخاص بعقود التأمين قد استهدف تحسين أسس الاعتراف والقياس وتقديم معالجات محاسبية من شأنها تحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين وتلبية الاحتياجات المختلفة لمستخدمي هذه التقارير من المعلومات الملائمة التي تساعدهم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة عدم التأكد المتعلقة بتلك التدفقات.

وعلى الجانب الاخر فقد أوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية عند صياغة معيار التقرير المالي الدولي 17 IFRS بوجود مجموعة من الأسباب والمبررات التى دعت إلي ضرورة إصداره ،والتى أوردها بإصدار المعيار وتتمثل فيما يلي:

- ✓ يعد المعيار الدولي للتقرير المالي 4 IFRS معياراً مؤقتاً مما سمح باستخدام ممارسات محاسبية مختلفة لعقود التأمين مما انعكس سلباً على جودة التقارير المالية وعدم ملاءمة المعلومات الواردة بها لمستخدميها من المستثمرين والمحللين الماليين.
- ✓ يوجد عدد من التعقيدات المتعلقة بعملية القياس لعقود التأمين والتي تتمثل في طول فترة عقد التأمين والمخاطر المتعلقة به وعدم تداول تلك العقود بالأسواق المالية ،بالإضافة إلي أن عقود التأمين قد تشمل مكونات استثمارية.
- ✓ افتقار العديد من البيانات المالية بشركات التأمين للتحديث الدوري لقيمة التزامات التأمين ،وكذلك المخاطر التي تعكس أثر التغيرات بالبيئة الاقتصادية مثل التغيرات في أسعار الفائدة. [1]

[1] سامح محمد أمين النجار ،دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية– دراسة اختبارية ،كلية التجارة جامعة بنها ،مصر ،2019 ،ص03.

✓ يسمح معيار التقرير المالى IFRS 4 لشركات التأمين باستخدام سياسات محاسبية متباينة مع عقود التأمين المتطابقة ،ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن إجراء المقارنات فيما بين التقارير المالية لشركات التأمين.

ومنه فان صدور المعيار المحاسبي المالي IFRS 17 جاء بهدف:

✓ تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 17 كبديلاً عن معيار IFRS 4 يعد ضرورة لما له من تأثير إيجابى على البيانات المالية ومؤشرات الأداء الرئيسية لشركات التأمين.

✓ وضع قواعد واضحة ومتسقة للاعتراف والقياس والإفصاح والعرض لعقود التأمين التى تقع فى نطاق المعيار مما يسمح بإمكانية المقارنة فيما بين البيانات المالية لشركات التأمين المحلية والدولية.

✓ الحفاظ على التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى لتجنب الممارسات المحاسبية المتباينة بالنسبة لعقود التأمين المتطابقة لتحسين مستوى الافصاح والشفافية بالتقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة.

يساهم تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 فى تحسين جودة التقارير المالية وتقديم معلومات أكثر شفافية وملاءمة حول: [1]

- كيفية تحديد الأرباح أو الخسائر التى تتبعها شركات التأمين بالنسبة لخدمات التأمين المقدمة وأرباح استثمار أقساط التأمين المحصلة من العملاء.
- المخاطر التى قد تتعرض لها الشركات نتيجة لإصدار عقود التأمين.
- تأثير عقود التأمين على الأداء المالى والمؤشرات المالية لشركات التأمين.

كما ينبغى على الشركة حتى يتسنى لها تحقيق ما سبق الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تعكس ظروفها بشكل أكثر وضوحاً عن الآتي:

- المبالغ المعترف بها في صلب التقارير المالية عن العقود التي تقع فى نطاق معيار IFRS 17.
- الأحكام المهمة والتغيرات التي تتم بها نتيجة تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 17.
- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود ضمن نطاق معيار التقرير المالي IFRS17.

[1] سامح محمد أمين النجار ،المرجع سبق ذكره، ص12.

حاولنا في هذا المبحث ولو بشكل مختصر ابراز وتوضيح المفاهيم لكل من التأمين وشركات التأمين والتقنيات التي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى ،تم التطرق الى المعلومة المالية والإفصاح عنها بشكل عام وبشكل خاص في شركات التأمين ،اذ أنها تختلف عن غيرها في الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات وأنها تخضع الى معايير تحدد شكل قوائمها المالية و محتوياتها.

المبحث الثاني : عرض و مناقشة الدراسات سابقة

سنعرض في هذا المبحث أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالافصاح عن المعلومة المالية وشركات التأمين .

المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة

أ. الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى : لونيسي بوعلام فكارشة سفيان ،أشكال شركات التأمين في الجزائر ،جامعة جيلا لي بونعامة ،جامعة البليدة،الجزائر 2019.

تناولت هذه الدراسة أشكال شركات التأمين في الجزائر حيث تضمنت محورين ،بالنسبة للمحور الأول فقد أبرز تنظيم شركات التأمين في السوق الجزائري أي تطرق إلى النصوص القانونية المتعلقة بقطاع التأمين في الجزائر قبل و بعد صدور الأمر 95_07 مؤرخ في _25 يناير 1995 الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم 13 في 8 مارس 1995 و المتعلق بالتأمينات ،أما المحور الثاني فقد صنفت شركات التأمين حسب المشرع الجزائري بحيث تطرقت إلى تعريف شركة التأمين و أشكالها و تعريف شركات التأمين ذات أسهم.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على شركات التأمين و تنظيمها خاصة فيما يتعلق بالجانب القانوني.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة وهي :أشكال شركات التأمين في الجزائر و تنظيمها واكب التطور المستمر الناتج عن التحولات التي تعرضت لها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

الدراسة الثانية :سنوسي بن عمور ،بزاغو أسماء ،أثر المعلومة المالية على الأداء في المؤسسة –دراسة حالة لمزرعة نموذجية بوختاش بوزيان – ،جامعة معسكر ،جامعة الجلالي ليابس سيدي بلعباس،الجزائر،2018.

عالجت هذه الدراسة مدى مساهمة المعلومة المالية في تحقيق الأداء الفعال في المؤسسة حيث عرفت المعلومة المالية تعريفا يشمل شروطها وخصائصها وجودتها وأثرها على المجال الوظيفي وتطرقت أيضا إلى مفهوم الأداء وأبعاده ،وقد قامت بدراسة ميدانية لإحدى المزارع النموذجية التي تحتل المراتب الأولى على المستوى الوطني التي تنشط في مجال تربية المواشي وإنتاج مختلف الحبوب.

النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة تتمثل في أن المعلومة المالية عصب الأساس بالنسبة للمؤسسة وهذا نظرا لأهميتها في تحقيق الأداء الفعال للمؤسسة.

الدراسة الثالثة ؛غفصي توفيق ،تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية في تطوير قطاع التأمين ،جامعة مسيلة ،الجزائر.

قامت هذه الدراسة بتحديد جملة من العوامل المساهمة في ضعف قطاع التأمين المتمثلة في تقليدية خدمات التأمين ورداءة أدائها وهدفت إلى تحديد وتحليل هذه العوامل بالاعتماد في جمع البيانات حول واقع القطاع على التقارير والإحصائيات الدورية للمديرية التأمينات في الفترة (2010- 2017).

تم الاستعانة في إعداد الدراسة الميدانية لأجل تحديد العوامل التي تكبح توسع نشاط التأمين ونموه على الاستبيان الذي وجه إلى عينة عشوائية من العاملين في مؤسسات التأمين المختلفة في خمسة ولايات :تلمسان ،الجزائر العاصمة ،مسيلة ،سطيف ،الوادي.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن قيم مؤشر معدل الاختراق عكست الضعف الكبير لمساهمة القطاع التامين الجزائري في الناتج الداخلي الخام ،وأن الفرد الجزائري يعد الأضعف إنفاقا على منتجات التأمين حيث لم يتعدى أعلى معدل له خلال الفترة 40 دولار مقارنة ب 624 دولار كمعدل عالمي.

الدراسة الرابعة :أحمد حابية ،العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة) ،جامعة الجزائر العاصمة ،الجزائر ،2020.

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية بحيث تم عرض فيها عملية الإفصاح في القوائم المالية ،والعوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم والعوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح.

والهدف من هذه الدراسة هو تبيان عملية الإفصاح في القوائم المالية وأهميتها والعوامل المؤثرة فيها.

أهم الأدوات المستعملة في هذه الدراسة الاستبيان بحيث يشمل صفحتين ،الصفحة الأولى منه خطاب موجه للفئة المستهدفة والصفحة الثانية مكونة من أربعة أسئلة أساسي.

النتيجة تكمن في أن حتى يتم التوصل إلى الإفصاح بشكل كافي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية يجب مراعاة أهم العوامل المؤثرة فيها.

الدراسة الخامسة:قديد زيان ،قديد عبد الحفيظ ،دويبي عبد الجبار ، دور الإفصاح المالي والمحاسبي في الرفع من جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة ،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ISSN 2602-5671 المجلد 5 العدد 2 ،جامعة الجلفة،الجزائر ،أكتوبر 2021

تناولت هذه الدراسة مدى تأثير الإفصاح المالي والمحاسبي على قيمة المؤسسة في السوق عن طريق التعريف بالإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية وكيف يؤثر الإفصاح على جودة المعلومات .

حيث هدفت إلى تبيان أثر الإفصاح المالي و المحاسبي في مدى الرفع من ثقة مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المعلن عنها في القوائم المالية المقدمة لهم ،حيث أظهرت أن الإفصاح عن المعلومات اللازمة والتي يستوجب أن تكون في القوائم المالية زادت من مصداقيتها وجودتها بالنسبة للأطراف المستفيدة من هاته المعلومات،فهي تهدف إلى إبراز مدى مساهمة الإفصاح في إظهار الوجه الحقيقي لأداء المؤسسات ومدى تأثر القيمة السوقية للمؤسسة بعملية الإفصاح المالي والمحاسبي والعلاقة بين عملية الإفصاح وزيادة الثقة في القوائم المالية للمؤسسة.

وتوصلت الدراسة إلى انه لكي تكون القوائم المالية على درجة كبيرة من الشفافية والموضوعية يجب إن تحتوي معايير المحاسبة الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي ،و أن النظام المحاسبي المالي الجديد أعطى دفعة جديدة في مخرجات النظام المحاسبي بعد تبنيه للمعايير المحاسبية الدولية.

الدراسة السادسة :بوفولة نبيلة ،حماية حقوق مستهلكي خدمة التأمين في الجزائر ،مقالة ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ISSN 2352-9822 E-ISSN 2588-1574 ،المجلد 6،العدد 1،جامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 ،الجزائر، جوان 2019

تتحدث هذه الدراسة عن كيفية حماية حقوق مستهلكي خدمة التأمين في الجزائر عن طريق التعريف بخدمة التأمين والتعرف على أهم القوانين المطبقة في الجزائر وما هي الهيئات الرقابية التي تسهر على تطبيقها .

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حقوق المؤمن له ،حقوق المستفيد وحقوق الغير ،وتسليط الضوء على أهم المواد القانونية ومحتوياتها الخاصة بضمان حقوق جميع مستهلكي خدمة التأمين ،وتوضح دور هيئات الرقابية في تجسيد تلك الحماية ميدانيا.

وتم التوصل إلى أن الجميع يمكنهم استهلاك خدمة التأمين ،وأن عقد التأمين يتميز بأنه عقد إذعان أي أن شركة التأمين لها الحرية المطلقة في تحديد الشروط العامة في عقود التأمين فهي الطرف القوي و المؤمن الطرف الضعيف،وقد تدخل المشرع الجزائري من أجل عدم استغلال هذا التفاوت عن طريق صياغة القوانين التي تضمن حقوق جميع مستهلكي خدمة التأمين و قمع الغش ،كما هناك هيئات رقابية ممثلة في لجنة الإشراف على التأمينات والمجلس الوطني للتأمينات تسهر على تجسيد هذه القوانين وتطبق رقابة فعالة لتضمن حقوق جميع مستهلكي خدمة التأمين.

الدراسة السابعة:عيساوي توفيق ،قرومي حميد ،دراسة العلاقة بين إنتاج التأمين والتعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري لفترة 1995-2018 ،دراسات وأبحاث ،المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ISSN 1112-9751 EISSN 2253-0363 ،المجلد 12،العدد 4 ،جامعة البويرة،الجزائر.أكتوبر 2020 ،

تظهر هذه الدراسة علاقة إنتاج التأمين بحجم التعويضات في قطاع التأمين الجزائري عن طريق إبراز الشركات النشطة في قطاع التأمين الجزائري ،المنتجات التي تقدمها في القطاع وتبيان موقع قطاع التأمين الجزائري في الوطن العربي. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالتأمين ،التعريف بشركات التأمين والمنتجات التي تقدمها في قطاع التأمين الجزائري ،إبراز نشاط قطاع التأمين الجزائري وذلك من خلال تحليل إنتاج التأمين وحجم التعويضات.

من نتائج الدراسة :يتبين أن الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بقطاع التأمين بغية الرفع من نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام لم تكن في المستوى لأن قطاع التأمين لا يزال يسجل تأخرا واضحا مقارنة بالدول العربية ،كما يجب العمل على تنويع منتجات التأمين من خلال استحداث منتجات جديدة تتماشى مع متطلبات الفرد الجزائري وضرورة تعويض شركات التأمين للمؤمن لهم في أجال قصيرة حتى تتمكن من كسب ثقتهم وضرورة عصرنة هذا القطاع وإنشاء نظام معلوماتي.

الدراسة الثامنة جعفري عمر ،كريم ربيعة ،محاسبة الظل في شركات التأمين بين النظرية و التطبيق –دراسة حالة أليانس للتأمينات ،مقالة ،مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،العدد 01 ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب،الجزائر 2018.

تطرقت هذه الدراسة الى تبيان التطور في قطاع الانتاج التأميني في الجزائر لسنة 2015 وتوضيح تغيرات الانتاج في قطاع التأمينات لسنة 2015 ،وأظهرت هيكلة محفظة القطاع من خلال فروع التأمين ،وكيف تأسست شركة أليانس للتأمينات وأهم منتجاتها.

هدفت الدراسة الى تبسيط ومحاولة تطبيق مبدأ محاسبة الظل حسب ما جاء به معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS04 ،في شركات التأمين الجزائرية النظام المحاسبي المالي المستشف من المعايير المحاسبية الدولية.

ومن الادوات المستعملة في جمع المعلومات هي التقارير السنوية السداسية ،استمارة معلومات ورسالة الى المساهمين الصادرة عن شركة أليانس خلال الفترة 2014-2015 و برنامج Microsoft Excel 2007 .

توصلت الدراسة أن شركة اليانس كغيرها من المؤسسات تسعى الى صحة وسلامة قياس العمليات التي يتم تسجيلها محاسبيا ،وأن تقييم الأصول والخصوم يتم على أساس سعر الفائدة في السوق ،وباستخدام طرق تقييم مختلفة.

ب.الدراسات باللغة الاجنبية

الدراسة التاسعة

Laura ballota،Giogia Esposito، Steven Habevman. The IASB Insurance project for life insurance contracts impact on reserving methods and solveny requirements. Faculty of actuarial and insurance CASs business school. City university London .UK، Department of actuarial and financial sciences. University of Rome La sapeinza. Italy، 2015-2016.

مشروع التأمين IASB لعقود التأمين على الحياة ،التأثير على طرق الحجز ومتطلبات الملاءة.

بينت هذه الدراسة أن عملية التقييم العادل تسمح بتحديد حمولة أمان ضد مخاطر التخلف عن السداد وعند مقارنتها بنظام المحاسبة التقليدي القائم على إنشاء احتياطات حسابية فان نهج القيمة العادلة يقدم إطارا أسلم

للتقارير من حيث تغطية الالتزامات وتكاليف التنفيذ وتقلب الأصول والخصوم والملاءة المالية ومتطلبات رأس المال.

هدفت الدراسة الى مراجعة إطار المحاسبة على أساس القيمة العادلة الذي يروج له مشروع التأمين IASB لحالة شركة التأمين على الحياة على وجه الخصوص في حالة وجود عقد مشاركة بسيط مع الحد الأدنى من الضمان.

النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة أن تفكك العقد إلى مكوناته الأساسية أي احتياطي الوثيقة والخيار الافتراضي يتيح لنا تحديد مخصص للخيار الافتراضي في القسط عن طريق تحميل الملاءة المالية ،وأن محاولات استخدام طرق الحجز الحتمية لعقد نموذجي تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيما عند مقارنتها بنهج التقييم العادل.

الدراسة العاشرة

Nadir Ouled Salm ، Rashid Hafsi ، University Laboratory ، Economic Institution and Local Sustainable Development ، Faculty of Economics، Commercial and management sciences ، University of Kasdi Merbah Ouargla ، Financial Placement and Financial Performace in Algerian Insurance Companies A case study of National company of Insurance during 2012 to 2018 ، Algeria،2020 .

التعيينات المالية والأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2012–2018.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التوظيف المالي على الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2012-2018 حيث تمت مراجعة مختلف المناهج النظرية والتطبيقية حول هذا الموضوع مع التطرق إلى واقع النشاط التأميني في الجزائر.

ومن النتائج المتوصل إليها أن شركة التأمين الوطنية تتمتع بكفاءة كبيرة في توظيف أموالها ،حيث توظف الموظفين حسب التنظيم المسموح به والفرص المتاحة في السوق وخلال فترة الدراسة يتجه حجم التوظيف المالي بشكل عام نحو الارتفاع ،وتشير الدراسة الميدانية إلى أن شركة التأمين الوطنية تحترم النسبة القانونية (50% من الالتزامات

الفنية) لشركة التأمين الوطنية في سنوات 2013 إلى 2018 من التشريع الجزائري وهي النسبة القانونية من قيمة الدولة.

الدراسة الحادية عشر

Louardi Kheddoma، Noureddine Kalkil، Corporate Risk Management and Insurance. Batna 1 University. Algeria 2021

إدارة مخاطر الشركات و التأمين

تهدف هذه الدراسة إلى وضع إستراتيجية لتحديد التأمين وإدارة المخاطر ،حيث ينتمي التأمين إلى أنواع خاصة من نقل المخاطر ،عن طريق التأمين يتم نقل النتائج السلبية لمخاطر حدوث موقف غير موات في المستقبل إلى شركة التأمين ،كما تهدف الاستراتيجيات المثلى إلى أفضل تطبيق وتوازن بين إدارة المخاطر والقدرة على التأمين لإدارة المؤسسة الاقتصادية وذلك عن طريق اختيار توليفة من المنتجات المالية المتاحة ي السوق.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن إدارة المخاطر تحاول القضاء أو التقليل أو النقل لمخاطر جميع النتائج السيئة المتوقعة وأنه يمكن لتأمين أن يكون مهما من أجل استقرار الأنظمة المالية بشكل أساسي لأنها كبيرة المستثمرين في الأسواق المالية ولأن شركات التأمين تحمي الاستقرار المالي للشركات من خلال تأمين مخاطرها وهذا يشرح كيف أن التأمين أصبح أداة مهمة بشكل متزايد في المالية الحديثة لإدارة وكيف أصبح آلية فعالة لإدارة الرقابة من قبل المساهمين وكيف أصبح يشارك في إصدارات السندات الجديدة من أجل القضاء على مخاطر التخلف عن السداد.

الدراسة الثانية عشر

Rezig Kamel، Farrokhi Khadîdja ،le rôle de l’excédent d’assurance dans la réussite de l’assurance takaful، Université de Blida 2 ، Algérie .

دور فائض التأمين في نجاح التأمين التكافلي

سلطت هذه الدراسة الضوء على دور التأمين الزائد في نجاح التأمين التكافلي الذي هو عبارة من منتج مالي إسلامي يجمع بين التبرع والحماية وكذا التعاون المتبادل بين مجموعة من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر ،وتبيان الاختلاف بينه وبين نظام التأمين التقليدي من عدة نواحي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن التأمين التكافلي هو نظام يعتمد على التبرع والمساعدة المتبادلة بين مجموعة من حملة الوثائق الذين يتعرضون لنفس المخاطر ،وكل العمليات التي تتم فيه يجب أن تكون موافقة لمتطلبات الشريعة الإسلامية ومراقبة من طرف هيئة الرقابة الشرعية و طريقة استغلال الفائض التأميني فيه تسمى فائضا و تكون ملكا للمستأمنين و يستثمر حسب ما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية ،أما التأمين التقليدي فهذه الطريقة تسمى ربحا و تكون ملكا للمساهمين و هذه أهم نقطة يختلف فيها النظامين.

الدراسة الثالثة عشر

Dr.Kaltoum Mergoum ،Dr.Hocine Hassani ، La bancassurance en France ، quelle Expérience pour l'Algérie ، Université Hassiba Ben Bouali – Chlef ، Algérie

التأمين المصرفي في فرنسا ،ما التجربة للجزائر

عالجت هذه الدراسة نموذج الضمان المصرفي في فرنسا وعوامل النجاح الرئيسية لهذه الظاهرة وما تجربة الجزائر ،عن طريق عرض عوامل تطور سوق التأمين في فرنسا والجزائر وكشف الدينامكيات الجديدة من التأمين المصرفي في كل منهما وأفاق تنميتهما ،وتم التوصل إلى أن فرنسا واحدة من البلدان التي شهد تطور التأمين المصرفي فيها نموا كبيرا في قطاع الحياة والرسملة ،وقد تم تفضيل هذا النجاح من خلال مجموعة من العوامل لاسيما التشريعات واللوائح الليبرالية المبكرة للغاية ،أما في الجزائر أصبح التأمين المصرفي حقيقة واقعة منذ عام 2008 من خلال إبرام العديد من اتفاقيات الشراكة بين البنوك وشركات التأمين والتي تم تصورها كإجراء لتعزيز ظهور قطاع جديد في السوق وتنويع نشاط التأمين اتجاه الفروع الأخرى.

المطلب الثاني :أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات

تطرقت دراسة لونيسي بوعلام إلى أشكال شركات التأمين في الجزائر من حيث تطورها عبر الزمن حسب متطلبات الأفراد والمؤسسات الطالبة للتأمين وذلك من خلال تناول الفترتين ما قبل وما بعد صدور الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات كما تحدثت أيضا على أشكال شركات التأمين وتصنيفها لتوضح لنا أن المنتجين للتأمين التجاري في الجزائر هما نوعان من شركات التأمين ،شركة تأمين ذات أسهم و شركات تأمين ذات شكل تعاضدي ومن هنا

نرى أنها قد اتفقت مع دراستنا من حيث المضمون المتمثل في شركات التأمين واختلفت في المنهج بحيث استخدم المنهج الوصفي التاريخي في هذه الدراسة.

تناولت دراسة بوفولة نبيلة موضوع حماية حقوق مستهلكي خدمة التأمين في الجزائر بحيث تضمنت أساسيات عن خدمة التأمين (المفهوم ،الأنواع والمميزات) وكيف تتم الحماية القانونية لمستهلكي خدمة التأمين من منظور قانون التأمين 95-07 و 06-04 ودور الهيئات الرقابية في حماية حقوق مستهلكي التأمين ،وذلك باستخدامها للمنهج الوصفي.

كما ان دراسة عيساوي توفيق و قرومي حميد التي درست العلاقة بين انتاج التأمين و التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري للفترة 1995 -2018 تحدثت على عموميات حول التأمين وحللت نشاط التأمين وحجم التعويضات وذلك لتقديم معالجة للعلاقة بين انتاج التأمين والتعويضات المدفوعة ،استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

أما بالنسبة لدراسة لوردي خدومة ونور دين خليل والتي موضوعها ادارة مخاطر الشركات والتأمين ،بحيث كان محتواها حول دور التأمين ،التأمين على المخاطر ،عقود التأمين ،التأمين الديون ،وكالات التصنيف السندات والتأمين عليها حيث تم اتباع المنهج الوصفي.

الى أن عدم كفاية اطلاع الباحث على مزيد من البحوث المقاربة من موضوع ادارة المخاطر الشركات والتأمين أدى الى تجاوزه لبعض المعلومات المهمة لبحثه.

ركزت دراسة رزق كمال وفروخي خديجة التي تتحدث عن دور فائض التأمين ونجاح التأمين على التأمين التكافلي والتأمين الزائد وتجاهلت عموميات التأمين كمدخل للموضوع ،المنهج المستخدم الوصفي.

تشابهت هذه الدراسات الأربعة في المضمون تقريبا بحيث نرى ان في كل دراسة تم التطرق الى موضوع التأمين واختلفت في المنهج بحيث ان كل دراسة استخدمت طريقة لمعالجة دراستها ،أما العينات والأدوات المستعملة فلم يتم استخدامها في هذه الدراسات.

أما مع موضوع دراستنا فقد تشابهت في المحتوى أو المضمون واختلفت في طريقة الدراسة ،أما العينة فقد تم التطرق اليها في دراستنا.

وبخصوص دراسة احمد حابية التي كانت حول العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية فقد تضمنت عملية الافصاح في القوائم المالية (المفهوم ،الأهمية ،الأنواع ،الأهداف ،شروط الافصاح عنها)و أيضا العوامل المؤثرة في عملية الافصاح والعوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم والعوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الافصاح وتم التطرق الى دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة ،واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبيان.

و دراسة سنوسي بن عمور و بزاغو أسماء التي تموضعت حول أثر المعلومة المالية على الأداء في المؤسسة ،تحدثت عن ما مدى مساهمة المعلومة المالية في تحقيق الأداء الفعال في المؤسسة وبالتفصيل الى تعريف المعلومة المالية وشرط الافصاح عن المعلومة المالية وخصائصها وجودتها وأثرها وأيضا الى مفهوم الاداء وتزويد هذه الدراسة بدراسة حالة للمزرعة النموذجية بوختاش بوزيان ،استخدمت المنهج الوصفي التحليلي.

بالنسبة لدراسة قديد زيان وقديد عبد الحفيظ ودويبي عبد الجبار التي تناولت موضوع دور الافصاح المالي والمحاسبي في رفع من جودة وموثوقية المعلومة المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة وتضمنت مقصود الافصاح المحاسبي وانواعه واهميته وأهدافه وكذلك الى أساليب الافصاح ،تكلمت أيضا الى تعريف المعلومة وجودتها وأنواعها تشابهت الدراسات الثلاث في جزء من مضمون دراستنا الذي كان حول المعلومة المالية والإفصاح عنها وأيضا في الطرق المعالجة بحيث استعملت نفس المنهج ،واختلفت مع دراستنا في تعمقها في موضوع المعلومة المالية وأساليب الافصاح عنها حيث أخذناه في دراستنا بشمولية.

تضمنت دراستنا أساسيات حول التأمين وشركات التأمين والافصاح عن المعلومة المالية ،أما في ما يخص العينة فقد اعتمدت على دراسة صندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (الصندوق الجهوي للتأمينات crma) واستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي أما بالنسبة لمجتمع دراستنا فهو شركات التأمين الجزائرية ومتطلبات الافصاح عن المعلومة المالية ،فقد تشابهت مع بعض الدراسات التي احتوت على نفس المضمون تقريبا واختلفت معها في العينات والمنهج المستخدم.

الفصل الثاني

الأدبيات التطبيقية للدراسة

تمهيد

بعد عرض الاطار النظري للدراسة الذي تضمن عموميات حول شركات التأمين والافصاح عن المعلومة المالية فمن الضروري إنجاز فصل تطبيقي لاكتمال البحث بالقيام بدراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر ،حيث قمنا بتقسيمه الى مبحثين، المبحث الأول عبارة عن مبحث تمهيدي نقدم فيه الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، أما الثاني نعالج فيه مختلف التسجيلات المحاسبية الخاصة بنشاط الصندوق والقوائم المالية التي يقوم بها مع الوقوف على أهم المحطات الخاصة بالإفصاح عن المعلومة المالية.

المبحث الاول : الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

سنعرض في هذا المبحث الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر من نبذة تاريخية وأهم نشاطاته ومهامه وأهدافه وهيكله التنظيمي حيث قسمناه الى مطلبين ،المطلب الأول تقديم الصنوق الجهوي للتعاون الفلاحي أما المطلب الثاني الهيكل التنظيمي للصندوق .

المطلب الأول : تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

1) نشأة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و تعريفه

أنشئ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في بادئ الأمر على شكل قرض فلاحي تعاوني ، و كان ممثلا من قبل صناديق محلية كان ذلك منذ سنة 1901 ، بغية تقديم قرض للفلاحين ، و من ثم أصبح من الضروري تأمين أملاكهم ، بالتالي تم انشاء صناديق التأمين التعاونية ضد الحريق و تحديدا التأمين ضد حريق المحاصيل الفلاحية (التأمين ضد البرد ، و تأمين المواشي) و منه ميلاد : التعاونية الفلاحية .

- السطايفية سنة 1903
- الجزائر العاصمة سنة 1904
- تيارت للتأمين و القسنطينية للتأمينات سنة 1908
- القالمية للتأمينات سنة 1910
- خميس مليانة للتأمينات سنة 1911
- الأوراس للتأمينات سنة 1925

اذا التعاون الفلاحي هو مؤسسة انشئت في أوائل القرن ، و كانت تخضع حتى سنة 1972 لأحكام قانون 1901 المتعلق بالجمعيات المهنية ذات الطابع التجاري و غير الربحي .

هي ناتج عن توحيد ثلاثة صناديق ناشطة في المجال الفلاحي و ذلك ابتداءا من سنة 1972 ، تتمثل هذه الصناديق في الصندوق المركزي للتأمين و اعادة التأمين لتعاونيات افريقيا الشمالية (CCRMA) ، الذي تم انشاؤه سنة 1917 ، و الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي ، (CCM-SA) المنشئ سنة 1949 ، و صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR) المنشئ سنة 1958.

نشأ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بعد دمج الصناديق المذكورة أعلاه . و كانت تهدف لحماية أهالي العالم الريفي و أملاكهم ،والنشاطات المرتبطة بالفلاحة كالتأمينات الفلاحية ،التقاعد والضمان الاجتماعي الفلاحي.

حددت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 97-95 القانون الأساسي النموذجي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و الصناديق المرتبطة بهذا الأخير ،كما تحددها الروابط القانونية والهيكلية الموجودة بينها ،بأنها " شركات مدينة للأشخاص ذات طابع تعاوني ورأس مال متغير ،ولا تهدف لتحقيق الربح " بحسب المرسوم .

سنة 1995 ،قرر تحويل نشاطات الضمان الاجتماعي والتقاعد نحو الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) ،كما تم توجيه كل نشاط متعلق بتسيير ملفات التقاعد نحو الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) .

من هنا تم تمديد أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتشمل ممارسة العمليات البنكية بالاضافة الى التأمينات الاقتصادية ،وذلك بواسطة النصوص القانونية المؤرخة في شهر أفريل 1995 .

ساهم صدور الأمر 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 ،المؤسس لتحرير وانفتاح سوق التأمينات ،في عمل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على المحافظة على وفاء الفلاحين .

يعتبر توسيع نطاق أعمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ليشمل مجالات أخرى ،أمرا لا مفر منه ،بل و يعد شيئا ضروريا ضمن المنظور التجاري .

في يومنا هذا أصبح الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ،أكثر من شركة تأمينية ،حيث يعتبر وسيلة مالية من أجل أمن وترقية السياسة الريفية ،كونه الرائد في مجال التأمينات الفلاحية و نظرا لما يواجهه اليوم من تحولات تعتري محيطه ،تبعا لانفتاح سوق التأمينات على المنافسة ،التزم الصنذوق الوطني للتعاون الفلاحي بتلبية الاحتياجات الجديدة التي عبر عنها مشتركوه و لمتطلبات المنظر الاقتصادي الجديد .

2) مهامه :

وضع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي برامج للتنمية النشاطات عن قرب ، الأمر الذي يعتبر بالنسبة للتعاون الفلاحي أداة للتعزيز هويته كرائد في ترويج النشاطات التعاونية و غرس جذوره في المناطق الريفية ، و تحقيق التعايش بين المنتجين و التقنيين في مجال الانتاج و الحماية ذات الطابع التعاوني و تتمثل المنتوجات التأمينية المسوقة من قبل هذا الصندوق في مايلي :

التأمينات النباتية :

- تأمين حريق المحاصيل
- التامين ضد البرد
- تأمين متعدد الأخطار " للبيوت البلاستيكية ،بطاطا ،الطماطم الاصطناعية،البصل و الثوم ،نخيل التمور ،الأشجار المثمرة ،كروم ،أشجار الزيتون ،أشجار الحمضيات"

- تأمين مشاتل الأشجار والكروم في الحقول
- تأمين شبكة الري المستثمرة
- تأمين متعدد الأخطار الفلاحية
- تأمين اعادة تشجير الغابات
- تأمين المشاتل الغابية
- التأمين الشامل للحبوب
- تأمين ضياع الحبوب المسقية
- تأمين المستثمرات الفلاحية "تأمين الثقة "

التأمينات الحيوانية :

- تأمين متعدد الأخطار " أبقار ،أغنام ،دواجن ،الديك الرومي ،النحل ،الجمال ،الخيول ،ماعز ،أرانب "
- هلاك الأحياء المائية في المربيات

تأمين السيارات :

- السيارات الخاصة "للفرد"
- العتاد الفلاحي
- وثيقة التأمين الحدودية للسيارات
- سحب السيارات
- البطاقات البرتقالية
- مساعدة السيارات

أخطار الحرائق ،المسؤوليات والأخطار المختلفة :

- الحريق
- ضياع المستثمرة بعد الحريق
- الكوارث الطبيعية
- أضرار تسرب المياه
- المسؤولية المدنية عن المنتجات المسلمة

- المسؤولية المدنية العشرية
- أخطار الاعلام الألي ،الأنظمة الصغيرة و الكبيرة
- كسر الالات
- ضياع المستثمرة بعد كسر الالات
- كل أخطار الورشات
- كل أخطار التركيب
- السرقة
- كسر الزجاج
- المسؤولية المدنية العامة
- ضياع المنتجات في مخازن التبريد
- متعددة الأخطار المنزلية البسيطة
- المسؤولية المدنية عن الصيد
- متعددة الأخطار المهنية

تأمين النقل :

تأمين النقل و الأخطار المتعددة والمختلفة :

- البضائع المنقولة عن طريق البر–العمومي
- البضائع المنقولة عن طريق البر–الخاص
- البضائع المنقولة عن طريق البحر
- البضائع المنقولة عن طريق الجو
- التأمين البحري لهيكل سفينة الصيد البحري
- المسؤولية المدنية للناقل الأرضي
- تأمين قوارب النزهة والاستجمام

المطلب الثاني : دراسة الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لحمام بوحجر

سيتم في هذا المطلب عرض الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لحمام بوحجر :

الشكل 01 : الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ' حمام بوحجر '

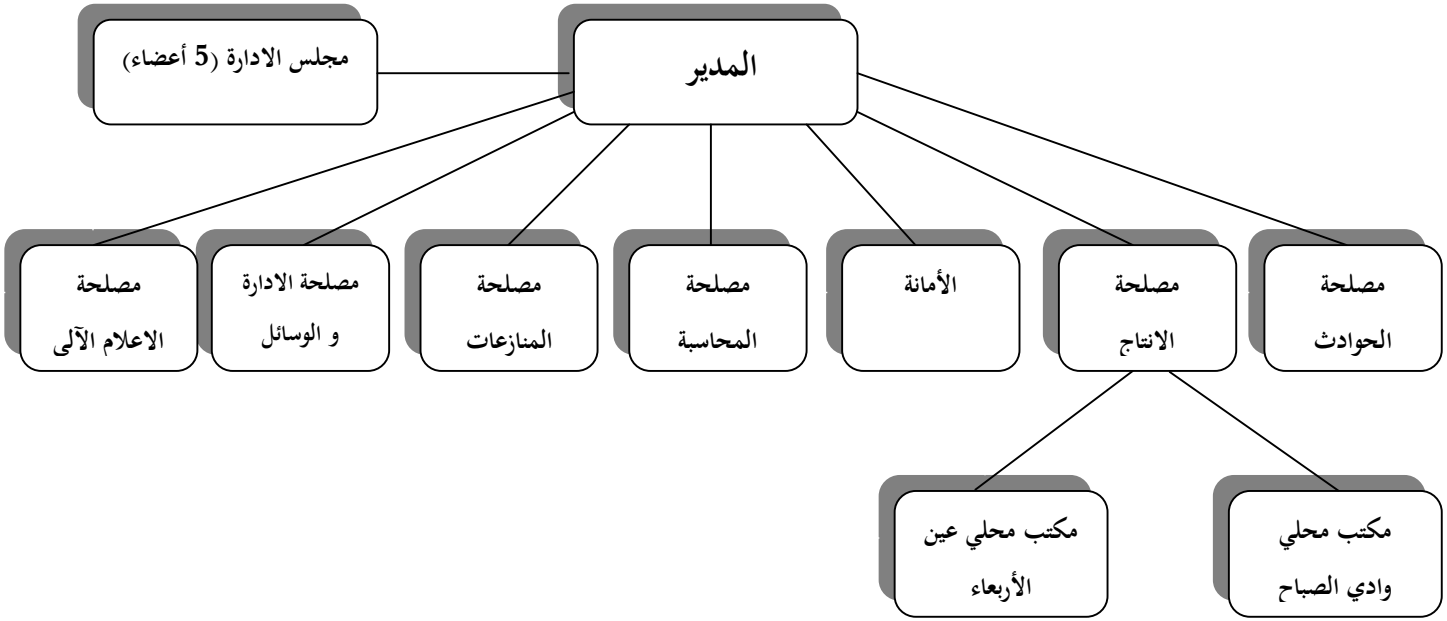

المديرية :و هي الهيئة العليا للصندوق تقوم بتسيير وادارة شؤون المؤسسة و ذلك بتوزيع الأعمال على المصالح المختصة بعد القيام بدراستها و فحصها و تفويض المسؤوليات لرؤساء المصالح بطريقة قانونية ،كما تقوم ايضا بحل النزاعات القائمة بين العمال و رعاية سمعة الصندوق ، الى جانب تطبيق اللوائح والمناشير التي تفرضها الادارة المركزية في الجزائر العاصمة .

مجلس الادارة :يتكون من خمسة أعضاء يترأسهم رئيس المجلس ينتخبون كل اربعة سنوات من طرف الفلاحين ومن مهامه تنظيم المؤسسة من خلال تطبيق السياسات و الاجراءات وضمان توفر الموارد المالية والبشرية ،يدرس ميزانية الصندوق ويحلل الحسابات السنوية .

الأمانة : (السكريتارية) هي الجهاز الاداري المتخصص في ترتيب المواعيد بين المدير والزبائن وكذلك بالرد على المكالمات الواردة للصندوق الصادرة منه كما تقوم بالتنسيق بين مختلف المصالح الموجودة بقسم التأمينات و ذلك من أجل توزيع أوامر المدير و هي حافظة للأسرار و كل الوثائق و المستندات السرية التي تصدر من الادارة .

مصلحة الانتاج :يكمن دور مصلحة الانتاج في اكتتاب عقود التأمين مع الزبائن و تحصيل الأقساط منهم ،كما تختص في حفظ السجلات الخاصة بكل العقود التي تقيد فيها جداول البيانات الشهرية المرسلة كل ثلاثة أشهر الى الصندوق ،ولها أيضا دور تسويقي و تحسيسي لمختلف منتوجات التأمين ،ولها فرعين :فرع وادي الصباح و فرع عين الأربعاء .

مصلحة الحوادث :تقوم هذه المصلحة بتعويض المكتتبين للعقود التأمينية بعد حدوث ووقوع الضرر ،حيث تقوم بمعالجة الملفات و تحديد مبالغ التعويضات المستحقة بالرجوع الى المديرية العامة للحصول على الموافقات المبدئية لهذه التعويضات .

وفي حالة وقوع حادث فعلى المؤمن له وخلال سبعة أيام بعد علمه بالخطر المحدق به أن يعلم المؤمن كتابيا أو شفهيا و بعدها يقوم بالتصريح بالحادث على استمارة خاصة متوفرة الصندوق و بعدها تسحب المصلحة وثيقة التأمين من مصلحة الانتاج و قبل أن يسجل لحادث على المصلحة أن تتحقق أولا من الضمانات المذكورة في وثيقة التأمين وبعد تسجيل الحادث يعين خبير لمعاينة و اثبات الحالة و عليه أن يذكر أسباب الحادث و ثمن الخسائر الناتجة و قبل اجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبرة ،وبعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد و عرضها على المؤمن له لإمضائها .

مصلحة المحاسبة :هي مركز تجميع كل معطيات الموجودة بالصندوق مترجمة محاسبيا لضبط و تحديد الوضعية المالية في الصندوق نهاية كل سنة أي تقوم بمراقبة الارادات المحصلة في مصلحة الانتاج و تقييدها في اليوميات،كما تقوم بمراقبة التعويضات عن الحوادث و مدى قانونيتها ثم دفعها لمستحقيها و تقوم بتسديد جميع النفقات المرتبطة بنشاط الصندوق من شراء اللوازم و المواد و تسديد المبالغ المستحقة للخدمات المقدمة المتمثلة في أجور الموظفين وباقي المصاريف المختلفة .كل هذه المعطيات تقيد محاسبيا في الحسابات مع مراعاة خصوصيات قطاع التأمين حسب النظام المحاسبي المالي الجديد ،كما تقوم مصلحة المحاسبة باعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة ،الحصيلة السنوية و مسك مختلف السجلات والوثائق المحاسبية (اليومية العامة ،دفاتر الجرد)

مصلحة المنازعات :تتابع الجانب القانوني للمؤسسة مع الغير نتيجة العلاقات التي تنشأ من خلال المعاملات والتي تكون محل نزاع أو عدم التراضي بين الطرفين ،كما تتابع أيضا القضايا بالتنسيق مع المحامين والمحضرين القضائيين ومختلف المحاكم .

مصلحة الادارة و الوسائل العامة :تقوم بتوجيه قدرات شؤون الموظفين بمراقبتهم والرد على انشغالاتهم كما تقوم أيضا بإعداد الأجور ،التواصل مع صندوق الضمان الاجتماعي ،كما تسهر على متابعة الجانب النشاطي للمؤسسة وتوفير الوسائل المادية اللازمة للقيام بنشاطاتها و ذلك من خلال شراء كل المستلزمات و الحاجيات الأخرى .

مصلحة الاعلام الآلي :تكمن مهام هذه المصلحة في تسهيل الاستقبال وتحسين الاتصال بين المستثمرين الفلاحين ،كما تقوم بصيانة ومتابعة أجهزة الاعلام الآلي و النسخ الاحتياطي للبيانات .

المبحث الثاني :الجانب المحاسبي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

في هذا المبحث سنقوم بإبراز ودراسة مختلف العمليات المحاسبية التي تتم في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، بتسجيل مختلف عمليات الانتاج والتعويض وهذا بتقديم أمثلة تطبيقية عن كل تسجيل، وأيضا تحليل القوائم المالية في 2019/12/31 والعمل على الإجابة على إشكالية الدراسة.

المطلب الأول: التسجيلات المحاسبية للعمليات الخاصة بنشاط الصندوق

سنقوم في هذا المطلب بدراسة بعض حالات التأمينات الحيوانية و النباتية و العتاد الفلاحي التي يقدمها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و ابراز مختلف العمليات المحاسبية التي يقوم بها على مستوى قسم المالية والمحاسبة من انتاج و تعويضات.

الفرع الأول : المعالجة المحاسبية للتأمينات (الحيوانية)

يعتمد الصندوق في محاسبته على قواعد البيانات الحاسوبية و نظم المعالجة المالية الحاسوبية في اثبات كل من مدخلاتها و مخرجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار الفروقات في التسجيل المحاسبي و سنشرح ذلك في المثال التالي :

أخذنا عينات من الزبائن للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و الاجراءات المتبعة في تقييد عملية التأمين المتعلقة بهم .

العميل الأول : ر.هواري بلدية حمام بوحجر ولاية عين تموشنت يمتلك مستثمرة فلاحية تحتوي على أراضي زراعية اضافة الى اسطبلات لتربية الأبقار ،تقدم الى الصندوق الجهوي بغية تأمين الأبقار و أمنت له مصلحة الانتاج 12 بقرة حسب تصريحاته تحت رقم 7500003634 و مدة سيرانه من 2022/04/26 الى 2023/04/25

(أنظر الملحق رقم 01)

يجب تعريف بعض المصطلحات قبل عرض التسجيلات المحاسبية لعملية الانتاج والتحصيل التي قامت بها وكالةِ CRMA بحمام بوحجر ولاية عين تموشنت :

- **N.P** :القسط الصافي و هي نسبة محددة تقتطع من قيمة الشيء المؤمن عليه

- **TVA** : الرسم على القيمة المضافة التي تخضع له الوكالة ضمن مجال تطبيق تأدية خدمات وهو محدد بنسبة 19 %
- **T.Dim**: وهو طابع جبائي يحصل لفائدة خزينة الدولة على كل عمليات التأمين وهو محدد ب 40 دج
- **Complément**: هي عبارة عن اضافات تتحصل عليها الوكالة من كل عقد تأمين ،وهو محدد ب 500 دج

أولا :ابرام العقد في مصلحة الانتاج

استنادا على المثال المذكور سابقا ، في عقد تأمين الحيوانات (الأبقار) لغرض طلب عقد جديد أو تعديله ،فاذا قبلت الوكالة أن تؤمن ضد الخطر المطلوب ضمانه تنشأ هناك وثيقة تأمين و هي عبارة عن عقد كتابي بين المؤمن والمؤمن له .

يشمل هذا العقد مايلي :

- ❖ اسم وعنوان كل من الطرفين المتعاقدين
- ❖ نوع الأخطار المضمونة

تاريخ اكتتاب العقد

- ❖ تاريخ سريان العقد و مدته
- ❖ مبالغ الضمان
- ❖ مبلغ التقسيط
- ❖ توقيع الطرفين المكتتبين

في حالة عقد جديد يقدم الزبون الوثائق اللازمة الى مصلحة الانتاج من أجل التأمين ضد الخطر المطلوب فيقوم المحرر المكلف بالانتاج بالاطلاع عليها و ادخال المعلومات الضرورية بواسطة برنامج ..... ومن هذا يتم تكوين وثيقة عقد التأمين .

أما في حالة تعديل العقد يطلب المحرر من المؤمن له شهادة لأخذ المعلومات الضرورية ثم يدخل التعديل حسب رغبة المؤمن له ،حيث يحرر العقد في نسختين ويمضى من الطرفين ،تعطى للزبون النسخة الأصلية للعقد و بيان الدفع وتأخذ مصلحة الانتاج نسخة من العقد وبيان الدفع .

ثانيا :التسجيل المحاسبي لعملية الانتاج

ان المبلغ عل المؤمن له اتجاه المؤمن في مقابل تكلفة الخطر المؤمن ضده هو ايراد يسجل في حساب 700 ويحدد القسط بشكل عام عن طريق الاتفاق و يشمل جزئين :

الجزء الأول :يدعى القسط الصافي وهو نسبة معينة و محددة قانونيا تقتطع من قيمة الشيء المؤمن عليه

الجزء الثاني :يدعى القسط الاجمالي وهي عبارة عن مجموع القسط الصافي اضافة له المصاريف المباشرة والغير المباشرة .

بعد اكتمال الملف الذي يدفعه المؤمن له ومتضمنا لكل الشروط ،تأتي عملية تسوية الملف وتقييده محاسبيا بعدما يتم ارساله الى مصلحة المحاسبة لتقوم بالحسابات اللازمة على النحو التالي :

41117502022		من ح/المؤمن له (الزبون)	481،757.06	
	70000030321	الى ح/قسط صافي		500.442.25
	70030030321	الى ح/الاضافات CP		500.00
	4451	الى ح/رسم على القيمة المضافة TVA		76.912.81
	4427	الى ح/الطابع TD		40.00
		قيد اثبات ابرام العقد رقم 750/30/2022		

ملاحظة 1: كل نوع تأمين له رمز معين في التسجيل المحاسبي

- **التأمين على الأبقار 321**
- **التأمين على السيارات 100**

التأمين على الأراضي 209 و غيرها من التأمينات

ملاحظة 2: قام الزبون في هذه الحالة بدفع TVA لأنه غير معفى منها لكن هناك حالات يعفى منها بسبب حصوله على دعم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ مع تبريره أنها سنته الأولى لبداية نشاطه عن طريق وثيقة الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة مستخرجة من ادارة الضرائب .

- **التحصيل**

ان التحصيل يمثل مقابل العقد ويتم التسديد اما نقدا وعن طريق شيك بنكي ،وفي الكثير من الحالات يكون التسديد عن طريق شيك بنكي .

تسجل العملية أو تحمل في سجل العمليات البنكية ،وهذه الشيكات تقدم في شكل جدول محاسبي في حساب المدخلات الخاص بالوكالة ،ويكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية كالتالي :

511220	411121	من ح/شيكات قابلة للتحصيل الى ح/المؤمن له الزبون قيد التحصيل بشيك رقم	481.757.06	481.757.06
512030	511220	من ح/البنك BADR الى ح/شيكات قابلة للتحصيل قيد التسديد بشيك رقم	481.757.06	481.757.06

ثالثا :التسجيل المحاسبي للحوادث والتعويضات

قبل التعرض للتسجيل المحاسبي للحوادث والتعويضات يجب التطرق أولا الى كيفية التصريح بالحادث والتعويض:

1- التصريح بالحادث :

يتقدم المؤمن له الى مصلحة الحوادث ويصرح بالحادث في أجل لا يتعدى 7 أيام اذا كان الضرر متعلق بحريق أو الأضرار الناجمة عن المياه أو المسؤولية المدنية ،و 24 ساعة اذا كان الضرر متعلق بموت الأبقار الا في حالة وجود حالة خاصة.

حيث يحرر التصريح في ثلاث نسخ :

- الأصلية للوكالة .
- نسخة للخبير من أجل المعاينة
- نسخة للمؤمن له

حيث يحتوي التصريح على :

- اسم المؤمن له و عنوانه
- رقم العقد
- تاريخ سريان العقد وتاريخ الانقضاء
- تاريخ الحادث
- تاريخ الاعلان عن الحادث
- أسباب الحادث

عند تلقي التصريح بالحادث تقوم الوكالة بإخراج الخبير ،بحيث يكون معتمد من طرف UAR الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ،يقوم هذا الخبير بزيارة مكان وقوع الحادث من أجل المعاينة والتأكد من صحة المعلومات المصرح بها من طرف المؤمن .

2- **التعويض** :

يقوم العون المكلف بالتعويض بمراقبة الضمانات المؤمن عليها في العقد وهل الحادث يدخل في نوع الأخطار المغطاة ،اذا كانت الضمانات غير مغطاة فلا داعي الى المعاينة .

بعد دراسة الملف من طرف الخبير والتأكد من وجود الحادث ،يقوم الخبير بإعداد تقرير يحدد فيه الخسائر وأسباب الحادث بالإضافة الى التقييم الأولي للضرر بالتعويض حيث يرسل أمر التعويض الى مصلحة المحاسبة أين يقوم المحاسب بتحرير شيك ثم يصادق عليه من طرف المدير الجهوي ويوجه مباشرة الى قسم التعويض ،ومن ثم يتم تحرير استدعاء للزبون المتضرر من أجل التعويض له ،ويتم اقفال ملف التأمين الخاص به .

مثال :

تعرض الزبون ر.هواري الى ضرر ناجم عن موت بقرة واحدة حيث تقدم الى الوكالة قبل 24 ساعة من حدوث الضرر و صرح بذلك ،حيث قام المحرر المكلف بالحوادث والتعويضات بانجاز وثيقة التصريح في نسختين ،قدم نسخة للزبون واحتفظ بالأصلية .

في نفس اليوم الذي صرح به الزبون عن وقوع الحادث ،قامت الوكالة بتعيين خبير معتمد و أنجزت له وثيقة تسمى Désignation d'expert ،من أجل زيارة مكان الحادث والمعاينة والتأكد من صحة تصريح الزبون .

كان الخبير مرفق بعقد التأمين والتعيين حيث قام بمراقبة الضمانات المؤمن عليها في العقد والتأكد من أنها مغطاة.

بعد دراسة الملف قام باعداد تقرير يتضمن :

- أسباب الحادث .
- شهادة اثبات البقرة من طرف طبيب بيطري معتمد تابع للمصالح الفلاحية .
- تقييم أولي للتعويض

وكان التقييم الأولي كالتالي :

- القيمة الصافية أثناء ابرام العقد :5.493.600.00/12=457.800.00 دج
- القيمة الحالية أثناء وقوع الحادث : 350.000.00 دج (يحددها الخبير المعتمد)
- الخصم 10 % : 350.000.00*0.1=35.000.00دج

(حالة البقرة أقل من 5سنوات نطبق خصم بنسبة % 10 ،في حالة البقرة أكثر من 5 سنوات نطبق خصم 20%).

قيمة التعويض:350.000.00-35.000.00=315.000.00 دج

ملاحظة :

- في حالة ما اذا كان الزبون غير راضي عن مبلغ التعويض يمكن أن يقدم طعن في ذلك ،حيث يقوم باخراج خبير أخر معتمد و يقوم باعادة المعاينة و تقييم الضرر مرة أخرى بحيث يتحمل أتعاب الخبير

في حالة اذا كانت الوكالة غير راضية بتقييم الخبير الثاني للضرر تقوم بتعيين خبير ثالث يقيم الضرر مرة ثالثة ،حيث تحمل الوكالة نصف الأتعاب و النصف الاخر للزبون ومنه فان التسجيل المحاسبي لعملية التعويض يتم كالأتي :

60000030321		من ح/أضرار رئيسية على العمليات المباشرة	422.800.00	
	30600030321	الى ح/أضرار ونفقات الدفع		422.800.00
		قيد اثباث مبلغ التعويض		

يتأكد المحاسب من وجود رصيد كافي يسمح بتغطية مبلغ التعويض ويقوم بالتسجيل المحاسبي على النحو التالي :

30600030321		من ح/أضرار على العمليات المباشرة	422.800.00	
	512030	الى ح/البنك BADR		422.800.00
		قيد اثبات مبلغ التعويض		

رابعا :عملية تسوية الديون المترتبة عن عقد التأمين

تسوية حق الطابع :يدفع مبلغ حق الطابع من طرف الوكالة مباشرة كل نهاية الشهر الى مصلحة الضرائب ،ويكون التسجيل كالأتي :

442710		من ح/الطابع الجبائي TD	40.00	
	512030	الى ح/البنك BADR		40.00

الوثيقة المعتمد عليها في التسجيل :الأمر بالتسديد الى قباضة الضرائب ممضى عليها من طرف المدير ورئيس مصلحة المحاسبة

1- **تسوية أتعاب الخبير**:يقوم الصندوق بتسديد أتعاب الخبير عن طريق شيك بنكي ،وهذا مقابل الخبرة التي يكون قد قام بها لصالح الصندوق ،بتشخيص الأضرار وتقييمه لها ويكون التسجيل المحاسبي على النحو التالي :

600600		من ح/أتعاب الخبير	4000.00	
445660		من ح/الرسم على القيمة المضافة	×××	
	306030321	الى ح/مصاريف ونفقات الدفع		4000.00
306030321		من ح/مصاريف ونفقات الدفع	4000.00	
	512030	الى ح/البنك BADR		4000.00
		قيد اثباث أتعاب الخبير		

ملاحظة :قد تكون مدة عقد التأمين تتجاوز السنة المالية الى السنة المالية أخرى وعملا بمبدئ استقلالية الدورات المالية يتم فصل الأقساط الغير متعلقة بالدورة المحاسبية الحالية الى السنة الموالية حيث خصص النظام المحاسبي المالي.

ح/3000 أقساط التأمين المؤجلة مع ح/7150 أقساط الترحيل ،ويمكن فصل الأقساط في قيد ابرام العقد في نهاية السنة المالية أي ما تسمى بعمليات ترحيل الأقساط الخاصة بالسنوات اللاحقة وعند تاريخ اقفال الدورة المالية يرحل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من أقساط التأمين المباشرة حيث يسجل القيد كالأتي:

31/12/2022

71500030321		من ح/الأقساط الصادرة مؤجلة 798.24،757.06×15÷365=19،481	19.798.24	
	300030321	الى ح/أقساط مرحلة على عمليات مباشرة		19.798.24
		قيد اثباث ترحيل الأقساط		

خامسا :عملية اعادة التأمين

يتم تحديد في عملية اعادة التأمين بالمشاركة أو بالحصص la quote-part نسبة ثابتة من مبلغ التأمين للتنازل عنها لمعيد التأمين ،هذه النسبة متفق عليها هي أساس توزيع قسط التأمين وهي أساس أداء مبلغ التأمين عند تحقق الخطر حيث يتحمل كل من المؤمن ومعيد التأمين أداء مبلغ التأمين حسب هذه النسبة المتفق عليها ،حيث

تتم عملية التنازل بين الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و هو يمثل الشركة المتنازلة بنسبة 38% و معيد التأمين هو يمثل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالعاصمة بالنسبة 62% من كل العقود المبرمة و 80% يتحملها معيد التأمين عن كل الحوادث التي تصرح لدى الصندوق الجهوي مهما كان نوعها .

1- ترحيل الاقساط المتنازل عنها لسنوات لاحقة la quote-part n+1 :

قد يكون قسط إعادة التأمين متعلقا بأكثر من دورة محاسبية لذا و إحتراما لمبدأ استقلالية الدورات ، يرحل الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من قسط المتنازل عنه ، يتم حساب الجزء المرحل على أساس الأيام للسنوات المقبلة على عدد أيام العقد ، و تكون المعالجة المحاسبية كالاتي :

390000		من ح/اقساط متنازل عنها مرحلة	14.053.446.29	
	715900	الى ح/أقساط مرحلة على عمليات مباشرة		14.053.446.29
		قيد اثبات ترحيل الأقساط		

2- عملية تحويل حصة اعادة التأمين الى الحساب الجاري CNMA

709000		من ح/أقساط متنازل عنها (تأمين الأضرار)	14.053.446.29	
	445100	الى ح/ح ج للشركة		14.053.446.29
		قيد اثبات عملية تأجيل الأقساط		

3- ترحيل الأقساط الصادرة من السنوات السابقةla quote part n-1

عند افتتاح الدورة المالية يتم إرجاع الاقساط المرحلة سابقا لتصبح جزءا من رقم الأعمال للسنة الحالية ويتم ذلك محاسبيا كما يلي :

300000		من ح/الأقساط الصادرة المؤجلة	1.589.775.64	
	710000	الى ح/أقساط صادرة مؤجلة لسنوات سابقة		1.589.775.64
710000		من ح/أقساط صادرة مؤجلة لسنوات سابقة	1.589.775.64	
	390000	الى ح/أقساط متنازل عليها مؤجلة		1.589.775.64

4- نسبة الثابتة الى الحساب الجاري نتيجة اعادة التنازل CNMA ALGER

445100		من ح/CNMA ALGER	985.660.89	
		1 589 775.64*0.62		
	512030	الى ح/البنك BADR		985.660.89
		قيد اثبات تحويل الأقساط المتنازل عنها الى ح الصندوق الوطني للتعاون		

الفرع الثاني : التسجيل المحاسبي لمنافع الموظفين

تعد منافع الموظفين أحد عوامل الرضاء الوظيفي لأي عامل بمؤسسة ما، فهي تدخل ضمن الأمن الوظيفي الذي يشعر العامل بالانتماء للمؤسسة، وعليه فمنافع الموظفين وإن كانت تحمل المؤسسة أعباء إضافية على المدى القصير فهي مهمة لنجاح المؤسسة على المديين المتوسط والطويل وهذا حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS19 الذي صنفها الى 4 أنواع :منافع قصيرة الأجل ،منافع ما بعد انتهاء الخدمة ،منافع نهاية الخدمة ،ومنافع طويلة الأجل ،حيث سنتطرق في هذا الفرع الى نوعين هما :

أولا : منافع الموظفين قصيرة الأجل

تتم تسويتها دفعا بشكل كامل خلال 12 شهرا من السنة المالية قبل نهاية فترة التقرير السنوية التي يقدم فيها الموظفون الخدمات المتعلقة بها حيث تتضمن الرواتب والأجور ومساهمة المنشأة في الضمان الاجتماعي والاجازات العادية والمرضية مدفوعة الأجر للفترة التي تغطي 12 شهرا قادمة بعد تقديم الموظفين لخدماتهم والمنافع الغر نقدية مثل الخدمات الطبية وبدلات السفر وغيرها .

تصنف منافع الموظفين قصيرة الأجل الى منافع نقدية وغير نقدية .

- منافع نقدية :الأجور ،الاشتراكات اجتماعية ،الغيابات المدفوعة ،مكملات الأجر والتعويضات .
- منافع غير نقدية :التأمين الوظيفي ،السكن الوظيفي والنقل ،تسهيلات السكن ،منتجات الخدمات المجانية الممنوحة للعاملين

مثال : حساب كشف الأجر

سنقوم باعطاء مثال عن الموظف A الذي يبلغ من العمر 35 سنة و له خبرة مهنية 11 سنة مكلفة بتسيير الموارد البشرية

1- حساب المنح :

الأجر القاعدي Salaire De Base: والذي حدد في الاتفاقية الجماعية للصندوق عن طريق شبكة الأجور ،وقد قدر في هذه الحالة ب 22.545.00 دج .

أ- **منحة الخبرة المهنية Indemnité D'experience Prof** :النسبة المطبقة في الاتفاقية الجماعية للعمل هي 18.13 % حيث : منحة الخبرة المهنية = الأجر القاعدي × نسبة الخبرة

IEP = 22545.00 × 18.13 % = 4087.41 دج

ب-**التعويض الجزافي عن الوظيفة Indemnité forfaitaire de fonction :** يمنح تعويض جزافي عن الوظيفة بنسبة خمسة وعشرين بالمائة 25 % للعمال الاطارات والاطارات السامية،وتحسب من الأجر القاعدي : IFF= الأجر القاعدي × 25 %

IFF= 22545.00 ×25 % = 5636.25 دج

ج- **منحة المردودية الفردية prime de rendement individuel :** تمنح المردودية الفردية لكل عامل لمشاركته في تحيق ما أسند له من أهداف و برنامج عمل ضمن المجموعة التي ينتمي إليها،وتتراوح نسبة هذه المنحة بين 0% و 30 % من الأجر القاعدي للعامل و تمنح شهريا بناء على اقتراح من المسؤولين الهيكليين (نفس الشيء بالنسبة للمردودية الجماعية) وفي هذه الحالة تقدر ب:

PRI = 22545.00 × 10 % = 2254.5 دج

د- **منحة السلة prime de panier** : تدفع للعامل الذي حضر فعليا في مكان العمل كل يوم (الدوام المتواصل) وتقدر ب (420 دج لليوم) ،وتحسب :

منحة القفة = عدد الأيام العمل الفعلي × قيمة الوجبة

PP = 10 أيام × 420 = 4200 دج

ه- **تعويض النقل Indemnité de transport** : تمنح شهريا منحة جزافية للنقل لكل عامل يقطن على بعد أكثر من كيلو متر واحد من مقر عمله المعتاد، كما أنها مرتبطة بعدد أليام المعمول بها . وعليه القيمة التي يأخذها العامل في اليوم الواحد في هذه الحالة هي:

19/1300 = 68.42

حيث 1300 : تمثل قيمة المنحة

19 :عدد أيام العمل في الشهر

ومنه : IT = 68.42 × 10 (عدد أيام العمل الفعلية في هذا الشهر)

IT = 684.2 دج وهي قيمة منحة النقل لهذا الشهر

مجموع المنح = 22545.00 + 4087.41 + 5636.25 + 2254.5 + 4200 + 684.2

= 39407.36 دج

ملاحظة :بالنسبة لهذه الحالة فهذه هي المنح التي تستفيد منها

2- حساب الاقتطاعات :

أ- اقتطاع الضمان الاجتماعي :

المبلغ الخاضع للاشتراك = الأجر القاعدي + منحة الخبرة المهنية + منحة المردودية الفردية + التعويض الجزافي عن الوظيفة

(لا يدخل في مبلغ الاشتراك تعويض النقل و تعويض السلة و تعويض الأجر الوحيد)

مبلغ الاشتراك = 22545.00 + 4087.41 + 5636.25 + 2254.5

= 34523.16 دج

حساب اقتطاع الضمان الاجتماعي = المبلغ الخاضع للاشتراك × 9 %

= 34523.16 × 9 %

= 3107.08 دج

ب- الضريبة على الدخل الاجمالي :

المبلغ الخاضع للضريبة = (مبلغ الاشتراك – اقتطاع الضمان الاجتماعي) + تعويض النقل + تعويض السلة (الأجر الوحيد غير خاضع للضريبة)

= (34523.16 – 3107.08) + 684.21 + 4200

= 36300.29 دج

بالنظر الى جدول IRG الضريبة على الدخل الاجمالي نجد :

IRG الواجب الاقتطاعها = 2249.00 دج

مجموع الاقتطاعات = 3107.08 + 2249.00

= 5356.08 دج

و منه الأجر الصافي =مجموع المنح – مجموع الاقتطاعات

= 39407.36 – 5356.08= 34051.28 دج

3- التسجيل المحاسبي :

فيفري 2022

63100		أجور المستخدمون	22545.00	
63101		مكافآت	2254.5	
63102		تعويضات	14607.87	
	421	المستخدمون – الأجور المستحقة		34051.28
	4310	الضمان الاجتماعي		3107.08
	4420	الدولة – الضرائب والرسوم		2249.00
		تسجيل عناصر الأجرة		
		//		
421		المستخدمون – الأجور المستحقة	34051.28	
	512	البنك		34051.28
		تسديد الأجرة		
		//		

6351		تكاليف اجتماعية	8 976.02	
4311		اشتراكات اجتماعية	3 107.08	
	438	هيئات اجتماعية		12 038.1
		إثبات التكاليف الاجتماعية		
		//		
438		هيئات اجتماعية	12 038.1	
	512	البنك BADR		12 038.1
		تسديد التكاليف الاجتماعية		
		//		
4420		الدولة – الضرائب والرسوم	2249.00	
	512	البنك		2249.00
		تسديد الضرائب		

ملاحظة :يتضمن الحساب 63102 :تعويض الخبرة المهنية ،التعويض الجزافي عن الوظيفة وتعويض القفة والنقل

ثانيا :منافع الموظفين طويلة الأجل

يستفيد العمال من منافع ما بعد انتهاء الخدمة لقاء سنوات العمل التي تم تأديتها لمؤسستهم حيث تتعاقد الزاما وفق قانون العمل مع هيئات الضمان الاجتماعي CNAS ويقوم الصندوق بدفع مساهمة ثابتة لهذه الهيئة بنسبة تقدر ب 25 %.

و قانون العمل يفرض على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي التعامل مع كل من CNASو CNR الذي يتيح الموظفين والعمال الاستفادة من منافع ما بعد انتهاء الخدمة ،فالتقاعد هو منحة تعطى من طرف الضمان الاجتماعي وهو معترف به قانونا وفق شرطين هما :

- ✓ بلوغ سن 60 سنة بالنسبة للرجال و 55 سنة بالنسبة للنساء .
- ✓ العمل الفعلي في الصندوق لمدة 15 سنة فما فوق .

1- منحة الخروج إلى التقاعد :

يستفيد المستخدمون المحالون على التقاعد والذين يحتسبون الأقدمية في التعاون الفلاحي من تعويض عن نهاية الخدمة حيث يحتسب هذا المبلغ بالنظر الى عدد سنوات الخدمة التي أداها المعني بالتعاون الفلاحي ،وذلك على النحو التالي :

- ابتداء من خمسة سنوات :راتب ثلاثة أشهر.
- من ست الى عشر سنوات :راتب ستة أشهر.
- من احدى عشر الى خمسة عشر سنة :راتب تسعة أشهر .
- من ست عشر الى عشرون سنة :راتب احد عشر شهر ا.
- من واحد وعشرون الى خمسة وعشرون سنة :راتب أربعة عشر شهرا.
- أكثر من خمسة وعشرون سنة راتب عشرين شهرا.

يحتسب التعويض الشهري بناء على معدل الأجور الاثني عشر الأخيرة المقتضاة قبل تاريخ الاحالة على التقاعد .

يمنح هذا الحق الى ذوي الحقوق المعني المتوفى أثناء أداء النشاط أو جراء عطلة مرضية طويلة المدى لا تتعدى ثلاثة سنوات مهما بلغ سنه .

هذا الامتياز يمنح للعمال الذين تم الاعلان عنهم في حالة عجز من الدرجة الثالثة (كامل) .

2- علاوة عن الاحالة على التقاعد :

يستفيد المستخدمون المحالون على التقاعد ،قبل حلول تاريخ توقفهم عن أداء نشاطهم من مجموع السلم المتبقية في أصنافهم وفروعهم .

يستثنى من هذا الاجراء العمال الذين يحتسبون أقل من خمسة سنوات عمل داخل مؤسسة التعاون الفلاحي،ويستفيد المستخدم أيضا من اعادة ادراج بصنفين مع أثر رجعي يقدر بخمسة عشر شهرا ابتداءا من تاريخ ايداع طلب الاحالة على التقاعد وذلك في حدود الأصناف التي تتوفر عليها شبكة التقدم باستثناء الاطارات السامية من صنف 21 وما فوق .

مثال

لدينا عامل اداري قضى في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي 21 سنة و 3 أشهر صنف رقم 07 – فرع رقم 03 (أنظر ملحق رقم 02) ،حيث أن تاريخ دخوله للمؤسسة 03 جانفي 1987 و تاريخ خروجه 24 مارس 2008 ،ومما سبق فان عدد الأشهر التي يستفيد منها الموظف هي 14 شهرا

بالاعتماد على الملحق رقم فان عند جمع راتبه ل 12 شهر الأخير

جدول رقم 02 :راتب العامل ل 12 شهر الأخيرة

الشهر	الراتب
أفريل 2007	43084.10
ماي 2007	40691.42
جوان 2007	42287.15
جويلية 2007	44878.00
أوت 2007	45676.78
سبتمبر 2007	44879.22
أكتوبر 2007	32914.37
نوفمبر 2007	41888.37
ديسمبر 2007	42087.76
جانفي 2008	68207.28
فيفري 2008	73669.83
مارس 2008	68207.28
المجموع	588471.56

وحسب طريقة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في الحساب فإنه :

جدول رقم 03 :منحة نهاية الخدمة

الأجر الخام	مدة العمل	مدة الأجر	الأجر الخام المتوسط	مجموع الأجر الخام (الشهر)	IRG	صافي الدفع
588471.56	21 سنة و 3 أشهر	10.63	49039.30	521287.72	(78193.16)	443094.57

ومنه :

منحة نهاية الخدمة = 443094.57 دج

تحول هذه المنحة مباشرة الى حساب الجاري للعامل بعد انتهاء خدمته .

هذه المنحة التي تعطى في أخر المدة عند احالة العامل للتقاعد ،يجب أن يخصص لها مخصص أو مؤونة موزعة على عدة دورات من أجل تغطية تلك المنحة حتى لا تتحمل الدورة عبئ كبير يفوق قدرتها ،وهذا المخصص يحسب ويسجل سنويا بطريقة معينة ومن خلاله يتم حساب منحة الذهاب الى التقاعد .

وحسب الاتفاقية الجماعية لمؤسسة التعاون الفلاحي والمعطيات المتوفرة في الملحق رقم الخاص بالعاملين هناك سنقوم بحساب مخصص المؤونة الخاصة بسنة 2019

جدول رقم 04 :إستحقاقات الموظفين لسنة 2019 (أنظر الملحق رقم03)

إستحقاقات الموظفين	القيم
أعباء الموظفين في 2019/12/31	18.260.333.88
عدد الموظفين في 2019/12/31	17
متوسط الراتب الشهري لكل موظف	89.511.44
احتمالية زيادة الراتب 0 %	89.511.44
احتمالية البقاء في CRMA	88.070.31
احتمالية البقاء على قيد الحياة حتى عمر التقاعد	77.360.96
عدد سنوات العمل لدى CRMA بتاريخ 2019/12/31 لكل موظف	121
مجموع المخصصات قبل IBS 25%	4.680.337.91
% 25 IBS	0
اجمالي المخصص في 2019/12/31	**4.980.337.91**

هذه هي قيمة المؤونة التي تم تشكيلها في 2019/12/31 والتي قدرت ب 4.680.337.91 دج ،ومنه فإن تسجيلها المحاسبي يكون كما يلي :

2019/12/31

681426		من ح/مخصصات المؤونات	4680337.91	
	153	الى ح/المؤونات للمعاشات والالتزامات المماثلة		4680337.91
		تسجيل مخصصات التقاعد لسنة 2019		

هذا التسجيل المحاسبي يكون سنويا بمبالغ مختلفة حسب الجدول الخاص بحساب المخصصات لجميع العمال.

المطلب الثاني :عرض الحسابات الختامية

في هذا المطلب سنعرض كل القوائم المالية الخاصة بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي والتي تضم الميزانية ،جدول حساب النتائج ،جدول سيولة الخزينة ،جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق للصندوق وهذا من أجل تحليل الوضعية المالية للصندوق وعرض المعلومات المالية لسنة 2019

أولا :الميزانية

يقوم الصندوق بعرض ميزانياته كباقي المؤسسات في نهاية السنة المالية بعد إعداد حساباتها الختامية وإجراء التسوية الجردية الخاصة ببعض عناصر الأصول والخصوم ،ويتم عرض الميزانية بتقسيم كل من الأصول والخصوم إلى مجموعات رئيسية يوضع تحت كل واحدة منها بنود الحسابات التي تتضمناها و تكونها ،وفي 2019/12/31 كانت كالتالي (أنظر الملحق رقم04) :

جدول رقم 05 : ميزانية 2019 الأصول

الأصول	ملاحظة	الاجمالي N	الاهتلاكات و انخفاض القيمة N	الصافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء –المنتوج الايجابي		0.00	0.00	0.00	0.00
والسلبي		0.00	0.00	0.00	0.00
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية		58 584.64	0.00	58 584.64	58 584.64
أراضي		5 932 312.27	5 476 212.87	456 099.40	634 068.77
مباني		0.00	0.00	0.00	0.00
عقارات الاستثمارية		14 089 646.70	8 410 043.31	5 676 603.39	6 521 850.30
تثبيتات عينية أخرى		0.00	0.00	0.00	0.00
تثبيتات ممنوح امتيازها		0.00	0.00	0.00	0.00
تثبيتات يجرى إنجازها					
تثبيتات مالية		0.00	0.00	0.00	0.00
أوراق مالية قائمة على حقوق		62 880 000.00	45 080 000.00	17 800 000.00	17 800 000.00
الملكية		0.00	0.00	0.00	0.00
استثمارات أخرى وذمم مدينة		0.00	0.00	0.00	0.00
أخرى		0.00	0.00	0.00	0.00
أوراق مالية ثابتة أخرى		0.00	0.00	0.00	0.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصول					
الأموال والأوراق المالية المودعة لدى المتنازلين					
مجموع الأصول الغير جارية		**82 960 543.61**	**58 966 256.18**	**23 994 287.43**	**25 014 503.71**
أصول الجارية					

المؤونات التقنية للتأمين				
حصة التنازل عن التأمين المشترك	0.00	0.00	0.00	0.00
حصة التنازل عن إعادة التأمين	22 344 475.85	0.00	22 344 475.85	20 681 484.66
مدينون واستخدامات مماثلة				
المتنازل لهم والمتنازلون المدينون	0.00	0.00	0.00	0.00
المؤمن لهم ووسطاء التأمين مدينون	4 233 582.21	0.00	4 233 582.21	2 827 068.91
مدينون آخرون	10 296 171.18	0.00	10 296 171.18	9 815 008.32
الضرائب وما شابهها	52 964.00	0.00	52 964.00	111 558.00
مدينون اخرون واستخدامات مماثلة	0.00	0.00	0.00	0.00
الموجودات وما شابهها				
استثمارات وأصول مالية جارية	0.00	0.00	0.00	0.00
أخرى	12 277 599.04	0.00	12 277 599.04	16 096 951.09
الخزينة				
مجموع الأصول الجارية	49 204 792.28	0.00	49 204 792.28	49 532 070.98
مجموع الأصول	132 165 335.89	58 966 256.18	73 199 079.71	74 546 574.69

جدول رقم 06 :ميزانية 2019 الخصوم

الخصوم	ملاحظة	صافي N	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		4 112 000.00	4 110 000.00
رأس مال غير مستعان		0.00	0.00
علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة 1)		10 212 598.04	10 212 598.04
فوارق اعادة التقييم		0.00	0.00
فارق المعادلة (1)		0.00	0.00
النتيجة الصافية (نتيجة الصافية حصة المجمع 1)		(4 386 770.44)	(4 084 230.58)
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد		(134 681 455.03)	(130 597 224.45)
- حصة الشركة المدمجة 1			
- حصة ذوي الأقلية			
مجموع الأموال الخاصة		**(124 743 627.43)**	**(120 358 856.99)**

الخصوم الغير الجارية			
قروض وديون مالية	0.00	0.00	
ضرائب (مؤجلة أو مرصود لها)	0.00	0.00	
ديون أخرى غير جارية	0.00	0.00	
مؤونات تقنية	3 768 273.12	3 676 945.12	
مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا	4 680 337.91	5 411 395.05	
مجموع الخصوم الغير جارية	**8 448 611.03**	**9 092 340.17**	
الخصوم الجارية			
أموال أو قيم مستلمة من اعادة التأمين	0.00	0.00	
مؤونات فنية لعمليات التأمين			
العمليات المباشرة	32 636 929.11	30 790 369.25	
مقبولات	0.00	0.00	
ديون وموارد حسابات ملحقة			
المعنيون والحسابات ذات الصلة	0.00	0.00	
حملة الوثائق ووسطاء التأمين	1 439 658.05	2 062 921.35	
الضرائب	936 544.00	931 371.00	
ديون أخرى	154 480 964.95	152 028 429.91	
خزينة سلبية	0.00	0.00	
مجموع الخصوم الجارية	**189 494 096.11**	**185 813 091.51**	
مجموع الخصوم	**73 199 079.71**	**74 546 574.69**	

(1) لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية

توضيح وتحليل الميزانية لسنة 2019 و 2018

جدول رقم 07 :الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

الأصول	2018	2019	نسبة التغير %
الأصول الغير جارية	**25 014 503.71**	**23 994 287.43**	**-4.08**
الأصول الجارية :			

قيم محققة	33 435 119.89	36 927 193.24	10.44
قيم جاهزة	16 096 951.09	12 277 599.04	-23.72
مجموع الأصول الجارية	**49 532 070.98**	**49 204 792.28**	**-0.66**
مجموع الأصول	**74 546 574.69**	**73 199 079.71**	**-1.81**

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الميزانية المالية

جدول رقم 08 :الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم

الخصوم	2018	2019	نسبة التغير %
الأموال الدائمة			
الأموال الخاصة	**-120 358 856.99**	**-124 743 627.43**	**3.64**
الخصوم الغير جارية	**9 092 340.17**	**8 448 611.03**	**-7.08**
مجموع الأموال الدائمة	**-111 266 516.82**	**-116 295 016.4**	**4.52**
الخصوم الجارية	**185 813 091.51**	**189 494 096.11**	**1.98**
مجموع الخصوم	**74 546 574.69**	**73 199 079.71**	**-1.81**

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الميزانية المالية

تحليل جانب الأصول :

عند مقارنة الأصول غير الجارية للسنتين 2018 ،2019 على التوالي يمكن ملاحظة أنها قد انخفضت من سنة 2018 أين بلغت 33 435 119.89 دج لتصل سنة 2019 الى 36 927 193.24 دج و يعود الانخفاض الحاصل الى انخفاض قيمة الأصول التي تم اقتناؤها خلال السنتين ،نلاحظ أيضا من خلال الميزانية أن الصندوق لا يمتلك مشاريع قيد الانجاز .

نلاحظ أيضا انعدام الضرائب المؤجلة أي أن الصندوق ليس له أرباح أو لا يصرح بأرباحه وبذلك ليس له جانب جبائي .

من خلال الميزانية المختصرة نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة انخفضت بنسبة 0.66 % و يمكن التطرق الى عناصر الأصول المتداولة بالتحليل على النحو التالي :

- **قيم الاستغلال** :إن المؤسسة لا تمتلك مخزون لإنها مؤسسة مالية غير انتاجية أو صناعية

- **قيم محققة** :نلاحظ وجود ارتفاع محسوس بنسبة 10.44 % من 2018 بقيمة 33 435 119.89 الى سنة 2019 بقيمة 36 927 193.24 دج
- **القيم الجاهزة** :والتي تتمثل في الخزينة فقط حيث أن هناك انخفاضا ملحوظا بنسبة 23.72 % من 16 096 951.09 الى 12 277 599.04 دج

تحليل جانب الخصوم

- **الأموال الدائمة** :نلاحظ ارتفاع في انخفاض قيمة الأموال الدائمة بنسبة 4.52 % هذا الارتفاع يمكن أن يكون نتيجة لزيادة انخفاض قيمة نتيجة الدورة
- **الأموال الخاصة** :نلاحظ زيادة انخفاض الأموال الخاصة بنسبة 3.64 % وذلك بسبب ظهور نتيجة الدورة سالبة أي حدوث خسارة في سنة 2019 ،كما نلاحظ زيادة في رأس مال الصندوق من 4 110 000.00 الى 4 112 000.00 دج وذلك راجع لأن الصندوق الجهوي يعتبر شركة مساهمة و يعتمد على مساهمة الفلاحين و قيمة السهم الواحد فيه 2000.00 دج و في سنة 2019 ساهم فلاح واحد مما زاد في رأس المال ب 2000 دج .
- **الخصوم غير الجارية** :نلاحظ انخفاض بقيمة الخصوم الغير الجارية من 9 092 340.17 سنة 2018 الى 8 448 611.03 سنة 2019 بنسبة سالبة 7.08 % وذلك راجع الى انخفاض قيمة المؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا
- **الخصوم الجارية** :وهذه الأخيرة ارتفعت ارتفاعا بسيطا بنسبة 1.98 % وذلك لانعدام الخزينة السلبية

ثانيا :حساب النتائج

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص من أعباء والإيرادات المنجزة من طرف الصندوق خلال السنة المالية ،ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو السحب ويضم حساب نتيجة البنوك والمؤسسات المالية المماثلة ايرادات وأعباء حسب النوع والطبيعة ويبين مبالغ أبرز أنماط الايرادات والأعباء (**أنظر الملحق رقم05**)

جدول رقم 09 :حساب النتائج حسب الطبيعة فترة 2019/01/01 الى 2019/12/31

البيان	ملاحظة	العمليات الحسابية N	التنازل واعادة التنازل N	العمليات الصافية N	العمليات الصافية N-1
أقساط صادرة على عمليات المباشرة أقساط مقبولة أقساط صادرة مرحلة أقساط مقبولة مرحلة		64 093 265.96 0.00 734 219.70	35 953 758.87 0.00 401 632.45	28 139 507.09 0.00 332 587.25	29 273 167.23 0.00 -522 515.23
I. أقساط مكتسبة للسنة المالية		64 827 485.66	36 355 391.32	28 472 094.34	28 750 652.00
خدمات على العمليات المباشرة خدمات على القبول		36 559 922.83 0.00	29 247 938.20 0.00	7 311 984.63 0.00	5 625 363.29 0.00
II. خدمات خلال السنة		36 559 922.83	29 247 938.20	7 311 984.63	5 625 363.29
عمولات مقبوضة من اعادة التأمين عمولات مدفوعة من اعادة التأمين			0.00 0.00	0.00 0.00	0.00 0.00
III. عمولات اعادة التأمين		0.00	0.00	0.00	0.00
IV. اعانات استغلال التأمين		0.00			0.00
V. هامش التأمين الصافي		28 267 562.83	7 107 453.12	21 160 109.71	23 125 288.71
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة الانتاج المثبت المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة		3 743 400.71 20 876 481.70 44 422.00 0.00 2 584 703.61 1 589 893.69 1 877 385.66		3 743 400.71 20 876 481.70 44 422.00 0.00 2 584 703.61 1 589 893.69 1 877 385.66	2 638 771.98 19 749 48502 36 604.00 0.00 872 826.91 3 100 627.26 2 556 627.26

استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		0.00		0.00	0.00
VI. النتيجة التقنية العملياتية		2 720 682.68	7 107 453.12	-4 386 770.44	-4 084 230.58
المنتجات المالية		0.00		0.00	0.00
الأعباء المالية		0.00		0.00	0.00
VII. النتيجة المالية		0.00	0.00	0.00	0.00
النتيجة العادية قبل الضرائب (V+Vl)		2 720 682.68	7 107 453.12	-4 386 770.44	-4 084 230.58
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		0.00		0.00	0.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات عن النتائج العادية)		0.00		0.00	0.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية					
مجموع أعباء الأنشطة العادية					
VIII. النتيجة الصافية للأنشطة العادية					
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)		0.00		0.00	0.00
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)		0.00		0.00	0.00
IX. النتيجة الغير عادية		0.00		0.00	0.00
X. صافي نتيجة السنة المالية		2 720 682.68	7 107 453.12	-4 386 770.44	-4 084 230.58
حسب الشركات الموضوعة موضع المعادية في النتيجة الصافية(1)					
XI. صافي نتيجة المجموع المجمع (1)					
منها حصة ذوي الأقلية (1)					
حصة المجمع (1)					

(01) لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية

جدول رقم 10 :حساب النتائج حسب الوظيفة الفترة 2019/01/01 الى 2019/12/31

البيان	كل الضمانات مجتمعة
أقساط صادرة على العمليات المباشرة	64 093 265.96
أقساط صادرة مرحلة	734 219.70
خدمات على العمليات المباشرة	36 559 922.83
I. الهامش على العمليات المباشرة	28 267 562.83
أقساط مقبولة	0.00
أقساط مقبولة مرحلة	0.00
خدمات على القبول	0.00
عمولات مقبوضة على اعادة التأمين	0.00
II. الهامش على عمليات القبول	0.00
أقساط متنازل عنها	35 953 758.87
أقساط متنازل عنها مرحلة	401 632.45
خدمات على التنازل	27 247 938.20
عمولات مقبوضة على التنازل	0.00
III. الهامش على التنازل	7 107 453.12
أقساط معاد التنازل عنها	0.00
أقساط معاد التنازل عنها مرحلة	0.00
خدمات على اعادة التنازل	0.00
عمولات مقبوضة على اعادة التنازل	0.00
IV. الهامش على اعادة التنازل	0.00
اعانات استغلال التأمينة	0.00
V. هامش التأمين الصافي	21 160 109.71
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	3 743 400.71
أعباء المستخدمين	20 876 481.70
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	44 422.00

الانتاج المثبت	0.00
المنتجات العملياتية الأخرى	2 584 703.61
الأعباء العملياتية الأخرى	1 589 893.69
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	1 877 385.66
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	0.00
VI. النتيجة التقنية العملياتية	-4 386 770.44

جدول رقم 11 : حساب النتائج مختصر

البيان	سنة 2018	سنة 2019	التغير %
I. أقساط مكتتبة للسنة	**28 750 652.00**	**28 472 094.34**	**-0.97**
II. خدمات خلال السنة	**5 625 363.29**	**7 311 984.63**	**29.98**
III. عمولات اعادة التأمين	**0.00**	**0.00**	**0**
IV. اعانات استغلال التأمين	**0.00**	**0.00**	**0**
V. هامش التأمين الصافي	**23 125 288.71**	**21 160 109.71**	**-8.50**
VI. النتيجة التقنية العملياتية	**-4 084 230.58**	**-4 386 770.44**	**7.41**
VII. النتيجة المالية	**0.00**	**0.00**	**0**
VIII. النتيجة العادية قبل الضرائب	**-4 084 230.58**	**-4 386 770.44**	**7.41**
IX. النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
X. النتيجة الغير عادية	**0.00**	**0.00**	**0**
XI. صافي نتيجة السنة المالية	**-4 084 230.58**	**-4 386 770.44**	**7.41**
XII. صافي نتيجة المجموع			

المصدر :من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات حساب النتائج

تحليل حساب النتائج حسب الطبيعة

- **هامش التأمين الصافي** :نلاحظ أن هامش التأمين الصافي يظهر بقيمة موجبة خلال السنتين حيث قدر ب 288.71 125 23 دج سنة 2018 بينما انخفض الى 109.71 160 21 دج سنة 2019 أي بنسبة 8.50 % وهذا راجع الى انخفاض الأقساط المكتسبة في ظل زيادة الخدمات خلال السنة
- **النتيجة التقنية العملياتية** :نلاحظ النتيجة التقنية العملياتية تظهر بقيمة سالبة خلال السنتين كما أنها زادت في الانخفاض بنسبة 7.41 % في سنة 2019 وهذا بسبب انخفاض مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيم وزيادة في منتوجات العملياتية .
- **النتيجة المالية** :نلاحظ أن النتيجة المالية معدومة و هذا بسبب إنعدام المنتجات المالية
- **النتيجة الصافية** : حقق الصندوق خسارة خلال سنة 2018 بقيمة : 230.58 084 4- دج ثم واجه خسائر أخرى في سنة 2019 و التي قدرت ب: 44.770 386 4- .

ثالثا :جدول تدفقات الخزينة

يتضمن جدول تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج ويهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة،هناك طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة .

الطريقة المباشرة موصى بها في النظام المحاسبي المالي وتثمثل في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية قصد إبراز تدفق نقدي صاف، تقريب هذا التدفق النقدي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

جدول رقم 12 :جدول تدفقات الخزينة (طريقة مباشرة) (أنظر الملحق رقم06)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين واعادة التأمين		**91.710.638.20**	**96.991.173.87**
المبالغ المدفوعة على أنشطة التأمين واعادة التامين		**49.832.162.55**	**38.638.093.87**
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		**19.145.789.61**	**18.856.841.54**
المبالغ المدفوعة للدولة وتنظيمات أخرى		**25.542.360.34**	**25.827.670.91**
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			

الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية		**(2.809.674.30)**	**13.668.567.57**
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير العادية (يجب توضيحها)			
أ- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		**(2.809.674.30)**	**13.668.567.57**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة العينية أو المعنوية المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة المالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة		**965.189.14**	**4.264.936.00**
ب- صافي تدفقات أموال الخزينة متأتية من أنشطة الاستثمار		**965.189.14**	**4.264.936.00**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
ج- صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		**0.00**	**0.00**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال السنة المالية **تغيير أموال الخزينة خلال الفترة**		**15.927.189.77**	**6.523.558.20**
المقاربة مع النتيجة المحاسبة		**12.152.326.33**	**16.927.189.77**

تحليل جدول تدفقات الخزينة

- **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** :انخفضت تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية في سنة 2019 حيث ظهرت بالسالب بقيمة 2 809 674.30- بينما كانت موجبة في سنة 2018 بقيمة 13 668 567.57 دج ،ويرجع هذا الى انخفاض التحصيلات المقبوضة من أنشطة التأمين واعادة التأمين وارتفاع المبالغ المدفوعة على أنشطة التأمين واعادة التأمين .
- **صافي تدفقات أموال الخزينة متأتية من أنشطة الاستثمار**:نلاحظ وجود فرق كبير بين السنتين أي هناك انخفاظ بقوة في سنة 2019 يعود سببه الى تناقص المسحوبات عن اقتناء القيم الثابتة العينية أو المعنوية .
- **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** :معدومة بسبب عدم تغيير في حجم وبنية الأموال الخاصة وعدم وجود قروض .

رابعا :جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة

يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية (أنظر الملحق رقم07)

جدول رقم 13 : جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة 2019

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2		4 102 000.00				8 704 705.59
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة اعادة تقييم القيم الثابتة الأرباح والخسائر الغير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1		4 110 000.00				6 128 367.46

تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة اعادة تقييم القيم الثابتة الأرباح والخسائر الغير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N		**4 112 000.00**				**5 825 827.60**

تحليل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

من خلال قائمة تغيرات رؤوس الأموال الخاصة نلاحظ زيادة في رأس مال الصندوق في السنوات 2017 و 2018 و 2019 يرجع سبب هذه الزيادة الى طبيعة الصندوق الذي يملك طابع تعاوني برأس مال متغير ،يعتمد على مساهمات الفلاحين كل سنة ،حيث قيمة السهم الواحد 2000 دج ،في سنة 2017 كان رأس المال 4 102 000.00 ثم زاد في 2018 الى 4 110 000.00 بسبب مساهمة 4 فلاحين ،ثم في 2019 زاد ب 2000 دج أي سهم واحد ليصل الى 4 112 000.00 دج ،الا أنه هناك انخفاض ملحوظ في الاحتياطات والنتائج يعود سببه لانخفاض نتيجة الدورة .

خامسا :جدول الاهتلاكات

هو جدول يوضح الاثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث في قيمة الاستثمارات بفعل الاستخدام أو عامل الزمن وعند نهاية عمر الانتاج وبفضل تراكم الاهتلاكات يمكن الصندوق من حيازة استثمار جديد لاستمرار نشاطه .

جدول رقم 14 :جدول الإهتلاكات لسنة 2019 (أنظر الملحق رقم08)

العناوين	ملاحظة	اهتلاكات متراكمة في بداية المدة	مخصص الاهتلاك في المدة	انخفاض في العناصر الخارجية	اهتلاكات متراكمة في نهاية المدة
فارق الاقتناء					
تثبيتات معنوية					
تكاليف التطوير الثابتة					
برامج الاعلام الالي وما شابهها					
الامتيازات والحقوق المماثلة					
فارق الاستحواذ					
تثبيتات معنوية أخرى					
تثبيتات عينية					
أراضي		0.00	0.00	0.00	0.00
تخطيط وتطوير الأرض					
منشآت		5 298 243.50	177 969.37	0.00	5 476 212.87
تثبيتات عينية أخرى		8 445 219.63	1 605 849.29	1 641 025.61	8 410 043.31
مساهمات					
سندات الفروع					
أوراق مالية أخرى		45 080 000.00	0.00	0.00	45 080 000.00
سندات حقوق الملكية بالمعادلة					
ديون ذات صلة					
أصول أخرى مالية غير متداولة					
الأوراق المالية الأخرى غير الأوراق المالية لنشاط المحفظة					
الأوراق المالية التي تمثل حقوق الديون					
الأوراق المالية الثابتة لنشاط الحفظة					
قروض ومدينون على عقد الايجار		0.00	0.00	0.00	0.00
ودائع وضمانان المدفوعة					
ذمم مدينة أخرى ثابتة					
الأموال أو الأوراق المالية المودعة لدى المحولين					

تحليل جدول الاهتلاك لسنة 2019

نلاحظ في جدول الاهتلاكات أن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لا يطبق الاهتلاك على كل تثبيتاته ،يطبق الاهتلاك على المنشآت ففي 2019/01/01 كان الاهتلاك المتراكم 5 298 243.50 دج و قسط الاهتلاك في سنة 2019 كان 177 969.37 دج وذلك ما يزيد في الاهتلاك المتراكم في 2019/12/31 ليصبح 5 476 212.87 دون اعادة تقييمها أو وجود خسارة في قيمتها ،كما يطبق أيضا الاهتلاك على التثبيتات العينية الاخرى حيث كان اهتلاكها المتراكم في 2019/01/01 445219.63 8دج و قسط اهتلاكها 1 605 849.29 دج مع اعادة تقييمها ووجود خسارة قيمة ب 1 641 025.61 دج ليصبح اهتلاكها المتراكم 8 410 043.31 دج ،هذا ما تضمنه جدول الاهتلاكات مع توضيح أن الصندوق لا يطبق الاهتلاك على الأوراق المالية .

مثال :تسجيل قسط اهتلاك سنة 2019

685810		مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	177 969.37	
	281311	اهتلاك منشآت		177 969.37
		تسجيل قسط الاهتلاك		

سادسا :ملحق القوائم المالية

يعد جزء من القوائم المالية حيث يقدم تفسيرات مكملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم وقراءة الميزانية وحساب النتائج حيث يوفر معلومات إضافية ذات دلالة عن الوضع المالي للمؤسسة .

مثال :ملحق الميزانية للصندوق الجهوي للتعاون لفلاحي سنة 2019

تفسير حسابات ميزانية الدورة 2019 ضروري لقارئي القوائم المالية من اجل الاستيعاب الجيد للعناصر والعناوين كما هي معروضة في حسابات الصندوق ،خاصة التغيرات المهمة والمتعلقة بالموضوع .

القواعد والأساليب

إن الأساليب المعتمدة في حساب الإهتلاكات هي الطريقة الخطية ، حيث يتم تقييم التثبيتات المادية وغير المادية وفقا لمبدأ تكلفة الحيازة ، وكما تم تحديد خسائر القيمة وفقا للمؤونات المسجلة على بنود الزبائن والمخزون .

نقطة رقم 01

لا يمتلك الصندوق تثبيتات معنوية

نقطة رقم 02

الأراضي لم يتم اعادة تقييمها ولكن حسب التطورات وارتفاع الأسعار في 2019 فانها من الممكن أن تصل قيمتها الى 10 000 000.00 دج بسبب الموقع الاستراتيجي والتجاري الذي تمتلكه

نقطة رقم 03

يفسر انخفاض عنصر المباني بقيمة 5 476 212.87 دج بسبب أقدمية المبنى وعدم حصول أي تجديدات طوال السنوات الماضية حيث أن :

جدول رقم 15: جدول مفصل لتغير في التثبيتات

رقم الحساب :213100

سنة الاقتناء	مقتنيات	ثمن الاقتناء	قسط الاهتلاك	خسارة االقيمة	القيمة المحاسبية 2019
1988/01/01	انشاء المبنى	4 591 749.58	137 752.49	4 408 079.68	183 669.90
1991/07/01	تركيب شبكة الأمن تركيبات الكهربائية أعمال أخرى	277 890.00	8 336.70	237 596.07	40 293.93
1992/05/05	تركيب ثلاثة أبواب حديدية	17 500.00	525.00	14 525.00	2 975.00
1992/12/01	أعمال البناء والسباك وأعمال أخرى	633 702.69	19 011.08	514 883.35	118 819.34
1995/08/09	شراء وتركيب مولد كهربائي	369 470.00	11 084.10	270 636.77	98 833.23
1996/03/14	شراء وتركيب قواطع كهربائية	42 000.00	1 260.00	30 492.00	11 508.00
المجموع		5 932 312.27	177 969.37	5 476 212.87	456 099.40

نقطة رقم 04

تنقسم التثبيتات العينية الأخرى في أصول الميزانية 5 676 603.39 دج كما يلي :

جدول رقم 16 :جدول مفصل لتغير في تثبيتات عينية أخرى

رقم الحساب	التثبيتات العينية الأخرى	ثمن الاقتناء	قسط الاهتلاك	خسارة القيمة	القيمة المحاسبية
218100	التخطيط والتجهيز	1 729 207.78	97 354.81	1 292 659.99	436 547.79
218200	معدات سيارات	6 238 487.18	1 247 697.44	2 872 324.37	3 366 162.81
218300	تجهيزات المكتب	818 965.28	37 284.34	390 305.67	428 659.61
218310	معدات مكتب	826 686.28	71 644.00	443 267.91	383 418.37
218320	معدات اعلام آلي	4 052 068.95	123 008.70	3 178 469.50	873 599.44
218620	أثاث ومعدات منزلية	424 231.23	28 860.00	233 015.87	191 215.36

نقطة رقم 05

استثمارات الأخرى و ذمم المدينة تتضمن الحسابين 262001 و 262002 والتي لم تتغير منذ سنوات وهذا راجع لعدم انفتاح الصندوق على استثمارات أخرى بل حافظ على أوراق المالية للشركة التابعة بقيمة 17 800 000.00 دج وأوراق مالية أخرى قيمتها 45 080 000.00 دج .

نقطة رقم 6 تمثلت الضرائب وما شابهها في :

445660 رسم على القيمة مضافة مقتطعة على عمليات أخرى 52 964.00 دج في الأصول

445010 رسم على القيمة المضافة مقتظعة على اصدار الأقساط 936 544.00 في الخصوم

نقطة رقم 07

لم تتغير العلاوات والاحتياطات منذ سنوات لأن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي تابع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي فاحتياطاته بقيت ثابتة بقيمة 10 212 589.04 دج و تتضمن :

106300 احتياطات اجمالية بقيمة 7 388 986.82 دج

106301 احتياطات القانونية 2 823 611.22 دج

نقطة 08

يقدر رصيد الخزينة في الميزانية في 2019 ب 12 277 599.04 دج أما في جدول تدفقات الخزينة فان قيمة رصيد الخزينة 12 152 326.33 دج ويعود هذا الاختلاف الى :

جدول التدفقات أظهر:

- المبالغ التحصيلات المقبوضة من انشطة التأمين واعادة التأمين ب 91 710 638.20دج
- المدفوعة على أنشطة التأمين وإعادة التأمين ب 49 832 162.55 دج
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين ب 19 145 789 .61دج
- المبالغ المدفوعة للدولة وتنظيمات أخرى ب 25 542 360.34دج

نقطة 09 :

عنصر الديون الاخرى في جانب الخصوم المقدرة بقيمة 154 480 964.95 دج يمثل كل من التسبيقات التجارية وأجور المستخدمين ،الهيئات الاجتماعية والضريبة على الدخل الاجمالي .

نقطة 10:

يتكون حساب المؤونات والمنتجات المدرج سابقا في مؤونات المعاشات والواجبات بقيمة 4 680337.91 دج ح 153000

و ح 140000 مؤونات الضمان 2 137 426.67 دج

و ح 141000 مؤونات اضافية اجبارية الواجب دفعا بقيمة 1 630 846.45 دج

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : "يساهم النظام المحاسبي المالي في تحسين المعلومات المحاسبية لشركات التأمين عن طريق تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات والتي تتمثل في الموثوقية ،الملائمة ،القابلية للفهم والقابلية للمقارنة"

يتميز النظام المحاسبي المالي بتوفير معلومات مالية واضحة متوافقة وقابلة للمقارنة بإعطاء نماذج في القوائم المالية (الميزانية ،جدول حساب النتائج ،جدول تدفقات الخزينة ،جدول حركة التغير في الأموال الخاصة والملاحق) وهذا لتحسين المعلومات المحاسبية .

ومن هنا نستنتج أن هذه الفرضية صحيحة .

الفرضية الثانية :" تتمثل عملية الافصاح عن المعلومة المالية لشركات التأمين في اظهار المعلومات المهمة في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب"

تتمثل عملية الافصاح عن المعلومة المالية لشركات التأمين في اظهار المعلومات المهمة في القوائم المالية وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد القوائم مع الابتعاد عن أي تضليل أو اخفاء للمعلومات وشرحها في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة .

ومن هنا نؤكد أن الفرضية صحيحة .

الفرضية الثالثة :" يلتزم قطاع التأمين الفلاحي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر بضوابط العرض والإفصاح عن المعلومة المالية كأي قطاع تأمين أخر ."

يلتزم قطاع التأمين الفلاحي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر بضواب العرض عن المعلومة المالية دون الافصاح عنها في الملاحق بسبب قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين وضعف ادراك الادارة بمزايا الافصاح ونتائجه.

هذه الفرضية خاطئة .

خاتمة الفصل

وفي الأخير وبعدما تطرقنا في هذا الفصل لدراسة تحليلية للعمليات التي يقوم بها الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بحمام بوحجر من تسجيلات محاسبية وعمليات التسوية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري وتوضيح كيفية العرض والإفصاح عن المعلومات المالية توصلنا الى أن لابد من إعداد القوائم المالية بصورة صحيحة ودقيقة والافصاح عن المعلومات المالية في الملاحق أمر ضروري لما لها من أهمية كبيرة لدى المستثمر.

الخاتمة

يعتبر موضوع متطلبات الإفصاح عن المعلومة المالية في شركات التأمين من المواضيع التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار ،لذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال التعرف على شركات التأمين والأنشطة الرئيسية التي تقوم بها وأهم الخصوصيات المحاسبية لهذه الشركات في الفصل الأول ،و تم اسقاط مختلف الجوانب النظرية في الفصل الثاني على الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ،أين تم التعرف على الجانب المحاسبي له من قوائم المالية وتسجيلات محاسبية ،حيث هدفنا الى فهم طبيعة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين بالتطرق لمختلف العمليات التي يقوم بها الصندوق من تحصيل وتسديد وتعويض بالإضافة الى التسجيل المحاسبي لعملية الانتاج وإبراز مدى قدرة الملاحق في تفسير المعلومة المالية .

أولا: نتائج الدراسة

- ✓ الهدف من التأمين هو التقليل من الأضرار المتوقع حدوثها في المستقبل ،فهو وسيلة يلجأ اليها الأفراد لحماية ممتلكاتهم .
- ✓ يتميز قطاع التأمين بعدة خصائص عن باقي الأنشطة أو القطاعات الأخرى .
- ✓ تتميز محاسبة شركات التأمين بخصوصية الحسابات أي هناك حسابات خاصة بهذا الأخير .
- ✓ يفيد النظام المحاسبي المالي في تنظيم المحاسبة في قطاع التأمين .
- ✓ مهمة نظام المعلومات المحاسبي تكمن في إنتاج القوائم المالية وإعداد التقارير الخاصة .
- ✓ المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بعقود التأمين لا تطبق في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مما أدى الى حدوث فجوى كبيرة و انعدام الافصاح عن المعلومة المالية .

ثانيا : توصيات الدراسة

على ضوء النتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة تفعيل و تنشيط الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ومعالجة الإختلالات فيه من أجل ضمان ثقة الزبائن وتحسين صورة الصندوق .
- ✓ توفير بيئة محاسبية تتماشى مع المعلومة المحاسبية المالية من جميع الجوانب القانونية والاقتصادية .
- ✓ العمل على عرض القوائم المالية بشفافية ،لتمكين مستخدميها بالاطلاع عليها .
- ✓ ضرورة الافصاح عن المعلومة المالية في الملاحق وذلك لتوضيح القوائم المالية.
- ✓ إعطاء أهمية أكثر لمعايير المحاسبة الدولية والعمل على فهمها وتطبيقها في المؤسسات الجزائرية.

ثالثا: آفاق الدراسة

على ضوء معالجتنا للموضوع وبالإضافة الى النتائج المتوصل اليها ،نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا والتي يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى ،نذكر منها :

- ✓ آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على شركات التأمين .
- ✓ مخاطر الاستثمار في شركات التأمين .
- ✓ دور الافصاح وشفافية القوائم في شركات التأمين.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- المؤسسة العامة للتدريب التقني و المهني، الإدارة العامة للتصميم و تطوير المناهج، **المحاسبة في شركات التأمين** ،تخصص محاسبة، الوحدة الأولى التعريف بالتأمين و المحاسبة عنه ،الطبعة 2008، المملكة العربية السعودية .

ثانيا: المذكرات والأطروحات

- الأعور عبد الرؤوف، **النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04**، مذكرة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_، الجزائر، السنة 2015_2016.
- بصول ربا ماجد ،**أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية دراسة تحليلية** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة ،مصر،2017.
- بن عمروش فائزة، **واقع تسويق الخدمات في شركات التأمين _دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي** ،مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، السنة 2007_2008.
- رشيد قريرة، **تقيم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في النظام المحاسبي المالي (SCF)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص المحاسبة المالية، جامعة قاصدي مرباح _ورقلة_، الجزائر، السنة 2015_2016.
- سنوسي بن عمور ، **أثر المعلومة المالية على الأداء في المؤسسة** ،جامعة معسكر، الجزائر، سنة 2018.
- طبايبية سليمة ،**دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المال**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف، الجزائر، السنة 2014_2013.
- عبد المنعم عطا العلول ،**دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة و المساءلة في شركات المساهمة العامة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة الإسلامية بغزة ،فلسطين.
- فتيحة صافو ،**أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف ،الجزائر ،2016.
- محمد العيد عمامرة، **مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وفق نظام المحاسبي المالي ومدى كفايته لمستخدمي التقارير المالية**، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، سنة2021 .

- محمد أمين النجار ،**دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية– دراسة اختبارية** ،كلية التجارة جامعة بنها ،مصر.
- مسعود شطبية، **التنظيم المحاسبي في شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قاصدي مرباح _ورقلة _، الجزائر، السنة 2012_2013.
- يحياوي سفيان ،**نظام المحاسبة و طبيعة العمل المالي والمحاسبي في شركات التأمين** ،مذكرة نيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة البويرة، الجزائر، السنة 2014_2015 .

ثالثا: المجلات والمؤتمرات

- أحمد سيد حمد الله ، مدة **أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين ،منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري** ،مجلة البحوث التجارية ،كلية التجارة ،جامعة الوقازيق ،1993.
- بوفولة نبيلة، **حماية حقوق مستهلكي خدمة التأمين في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، سنة 2019.
- دواق سميرة ،د فرحات عباس ،**الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر** ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،مجلة العلوم الادارية والمالية ،المجلد 03 ،العدد 01 ، 2019.
- سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، **مداخلة بعنوان محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطور** – تجارب الدول – المحور السادس المعايير المحاسبية في الصناعة التأمينية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. 04 ديسمبر – 2012 يوم03 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
- ضيف الله محمد الهادي ، **أسس و قواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي (IAS / IFRS)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، جامعة الوادي ،العدد السادس ، المجلد الأول ،الجزائر.
- طلال محمد الجحاوي ،و فرات المالكي ،**الإفصاح المحاسبي الاستباقي و انعكاساته على مستخدمي القوائم المالية**،دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2017 .
- طلال محمد علي الجحاوي ،**ومحمد أل فتح الله ،الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية** ،دار الأيام للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ،2017.
- عيساوي توفيق ، قرومي حميد ، **دراسة بين إنتاج التأمين و التعويضات المدفوعة في قطاع التأمين الجزائري للفترة 1995_2018** ، المجلة العربية للأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، السنة 2020.
- لونيسي بوعلام ، فكراشة سفيان، **أشكال شركات التأمين في الجزائر** ، مجلة الابداع، السنة 2019

- محمد المبروك أبوزيد ،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية** ،أيترك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،مصر ، 2005.

رابعا: القوانين والتشريعات

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، عدد 15 المؤرخ في 2006/03/12، القانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/20 المعدل و المتمم للأمر 95_07 ، المادة 02.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، عدد 15 المؤرخ في 2006/03/12، القانون 04/06 المؤرخ في 2006/02/20 المعدل و المتمم للأمر 95_07، المادة 10.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 74 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 03.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

- Paul amadieu، véronique bessière، analyse de l’information financière Diagnostic،èvaluation، prévision et risques، edition Economica،2007

المواقع الإلكترونية

- http/ :Fr.wikipedia.org/wik/information

الملاحق

CRMA HAMMAM BOUHADJAR SIEGE 1

Date: 25/04/2022
Heure: 10:19

PROFORMAT CONTRAT Multirisques Bovine

Identification du contrat

Client: 7500003634 REKAB HOUARI

Police n°:

Date d'effet: 26/04/2022 Date fin de contrat: 25/04/2023

Tarif: - - -

Données Objets à assurer

Prix Unitaire de la bête	5493600
Age Animal (mois)	0
Garantie	Risque gestation
Taux	1.5
Taux mortalité bovine	0
Pose de l'aimant gastrique	Oui

Garanties

Garantie	Capital	Prime de base	Réduction	Majoration	Prime nette
08.130-12-(Batiment d'élevage construit en semi leg	2,000,000.00	3,900.00			3,900.00
08.130-12-(Matériels et outils d''élevage constructior	1,111,075.00	2,166.60			2,166.60
08.130-12-(Marchandises, approvisionnements et pı	690,000.00	1,345.50			1,345.50
08.130-12-1 Cheptel vif construction en semi leger	5,493,600.00	10,712.52			10,712.52
08.420-16 Inondation sur batiment d'élevage	4 647,337.50	9,294.68			9,294.68
13.101-08-(Recours des voisins et des tiers construı	1,000,000.00	1,000.00			1,000.00
08.230-01 Explosions batiments agricoles	9,294,675.00	9,294.68			9,294.68
08.410-04 Tremblement de terre	4,647,335.50	27,884.01			27,884.01
09.530-01 Dommages aux appareils électriques du	934,150.00	2,568.91			2,568.91
09.640-03 Mortalité Bovins	5,493,600.00	384,552.00	96,138.00		288,414.00
09.640-06-(Risque Gestation	720,000.00	36,000.00			36,000.00
08.330-13 Tempête sur batiment d'élevage	4,647,337.50	9,294.68			9,294.68
09.130-03 Dégâts des eaux sur batiments agricoles	2,323,668.75	2,323.67			2,323.67
13.121-01-(Dommages corporels	1,000,000.00	52.50			52.50
13.121-01-(Dommages matériels	200,000.00	52.50			52.50

Prime nette:	**500,442.25**	Compléments:	**500.00**		
Réduction:	**96,138.00**	Taxes:	**76,912.81**	Net à payer:	**481,757.06**
Majoration:		Timbres:	**40.00**		

12 Vaches

Nom et Prénom: Mr
Poste: Agent Administratif
Date recrutement: 03/01/1987
Code Poste: 1030
Cat/Sec: 07/03
Date départ en retraite: 01/12/2007
Decision N°: 34/08 du 24/03/2008

ALLOCATION DE FIN DE CARRIERE- L'ARTICLE N°120 DE LA CONVENTION COLLECTIVE DE LA C.N.M.A

Periode	P-IND	IEP	ISP	NUIS	PRC	PRI	S-B	L99-07	IEP	Bonif/f-c	ISP	I NUIS	PRI	PRC	ind conge	Sal S Cot	P.Panier	Sal Brut
AVRIL 2007	879	60	5	4	7	14	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	2 791,46	1 395,73	0,00	38 884,10	4 200,00	43 084,10
MAI 2007	879	60	5	4	-7	16	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	3 190,24	-1 395,73	0,00	36 491,42	4 200,00	40 691,42
JUIN 2007	879	60	5	4	0	16	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	3 190,24	0,00	0,00	37 887,15	4 400,00	42 287,15
JUILLET 2007	879	60	5	4	15	16	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	3 190,24	2 990,85	0,00	40 878,00	4 000,00	44 878,00
AOUT 2007	879	60	5	4	15	18	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	3 589,02	2 990,85	0,00	41 276,78	4 400,00	45 676,78
SEPT 2007	879	60	5	4	15	14	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	2 791,46	2 990,85	0,00	40 479,22	4 400,00	44 879,22
OCT 2007	879	60	0	0	0	0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	32 914,37	32 914,37	0,00	32 914,37
NOV 2007	879	60	5	4	0	14	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	2 791,46	0,00	0,00	37 488,37	4 400,00	41 888,37
DEC 2007	879	60	5	4	0	15	18 459,00	1 480,00	11 963,40	1 000,00	996,95	797,56	2 990,85	0,00	0,00	37 687,76	4 400,00	42 087,76
JANVIER 2008	1519	60	0	0	0	0	34 937,00	1 480,00	21 850,20	1 200,00	1 820,85	1 456,68	5 462,55	0,00	0,00	68 207,28	0,00	68 207,28
FEVRIER 2008	1519	60	5	4	0	14	34 937,00	1 480,00	21 850,20	1 200,00	1 820,85	1 456,68	5 462,55	5 462,55	0,00	73 669,83	0,00	73 669,83
MARS 2008	1519	60	5	4	0	15	34 937,00	1 480,00	21 850,20	1 200,00	1 820,85	1 456,68	5 462,55	0,00	0,00	68 207,28	0,00	68 207,28
TOTAL							252 483,00	16 280,00	161 257,80	11 600,00	13 438,15	10 750,52	40 912,62	14 435,10	32 914,37	554 071,56	34 400,00	588 471,56

SAL BRUTE	DUREE d'Activtée	DUREE de Salaire	SAL brut moyen	Total Sal Brut(mois)	IRG	NETa payer
588 471,56	21 ans+ 03 MOIS	10,63	49 039,30	521 287,72	-78 193,16	**443 094,57**

LA COMPTABLE,

LE DIRECTEUR.

Provision Indemnité de retraite.

Les avantages au personnel

Charges du personnel au 31 / 12 / 2019	18 260 333,88
Nombre du personnel au 31/12/2019	17
Salaire moyen mensuel par agent	89 511,44
Probabilité d'augmentation salaire 0%	89 511,44
Probabilité d'être présent à la CRMA	88 070,31
Probabilité d'être en vie à l'age de la retraite	77 360,96
Nombre d'années travaillées à la CRMA au 31/12/2019 par agent)	121
Total de la provision avant IBS 25%	4 680 337,91
IBS	0
Total de la provision au 31 / 12 / 2019	4 680 337,91

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2019

A C T I F	NOTES	MONTANT BRUT N	AMORT.-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
ACTIF NON COURANT					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation incorporelles		0,00	0,00	0,00	
Immobilisation corporelles					
- Terrains		58 584,64	0,00	58 584,64	58 584,64
- Bâtiments		5 932 312,27	5 476 212,87	456 099,40	634 068,77
- Immeubles de placement		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres immobilisations corporelles		14 089 646,70	8 410 043,31	5 679 603,39	6 521 850,30
- Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation en cours		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation financières					
- Titres mis en équivalence		0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		62 880 000,00	45 080 000,00	17 800 000,00	17 800 000,00
- Autres titres immobilisés		0,00	0,00	0,00	0,00
- Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
- Impôts différés actif		0,00	0,00	0,00	0,00
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL I - ACTIF NON COURANT		82 960 543,61	58 966 256,18	23 994 287,43	25 014 503,71
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurance					
- Part de la coassurance cédée			0,00	0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		22 344 475,85	0,00	22 344 475,85	20 681 484,66
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs			0,00	0,00	0,00
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs		4 233 582,21	0,00	4 233 582,21	2 827 068,91
- Autres débiteurs		10 296 171,18	0,00	10 296 171,18	9 815 008,32
- Impôts et assimilés		52 964,00	0,00	52 964,00	111 558,00
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants			0,00	0,00	0,00
- Trésorerie		12 277 599,04	0,00	12 277 599,04	16 096 951,09
TOTAL II - ACTIF COURANT		49 204 792,28	0,00	49 204 792,28	49 532 070,98
TOTAL GENERAL ACTIF		132 165 335,89	58 966 256,18	73 199 079,71	74 546 574,69

B I L A N

Exercice clos le 31 / 12 / 2019

P A S S I F	NOTES	MONTANT NET N	MONTANT NET N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4 112 000,00	4 110 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])		10 212 598,04	10 212 598,04
Écart de réévaluation		0,00	0,00
Écart d'équivalence [1]		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])		-4 386 770,44	-4 084 230,58
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-134 681 455,03	-130 597 224,45
Part de la société consolidante [1]			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I - CAPITAUX PROPRES		-124 743 627,43	-120 358 856,99
PASSIF NON COURANT			
Emprunts et dettes financières		0,00	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courants		0,00	0,00
Provisions réglementées		3 768 273,12	3 676 945,12
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 680 337,91	5 415 395,05
TOTAL II - PASSIF NON COURANT		8 448 611,03	9 092 340,17
PASSIF COURANT			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs		0,00	0,00
Provisions techniques d'assurance			
- Opérations directes		32 636 929,11	30 790 369,25
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés		0,00	0,00
- Assurés et intermédiaires d'assurance		1 439 658,05	2 062 921,35
Impôts		936 544,00	931 371,00
Autres dettes		154 480 964,95	152 028 429,91
Trésorerie Passif		0,00	0,00
TOTAL III - PASSIF COURANT		189 494 096,11	185 813 091,51
TOTAL GENERAL PASSIF		73 199 079,71	74 546 574,69

Reste à affecter le compte 138

COMPTE DE RESULTATS

(Par fonction)

Période du 01/01/2019 Au 31/12/2019

RUBRIQUES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES
Primes émises sur opérations directes	64 093 265,96
Primes émises reportées	734 219,70
Prestations sur opérations directes	36 559 922,83
I-Marge sur opérations directes	28 267 562,83
Primes acceptées	0,00
Primes acceptées reportées	0,00
Prestations sur acceptations	0,00
Commissions versées en réassurance	0,00
II-Marge sur acceptations	0,00
Primes cédées	35 953 758,87
Primes cédées reportées	401 632,45
Prestations sur cessions	29 247 938,20
Commissions reçues sur cessions	0,00
III-Marge sur cessions	7 107 453,12
Primes rétrocédées	0,00
Primes rétrocédées reportées	0,00
Prestations sur rétrocessions	0,00
Commissions reçues sur rétrocessions	0,00
IV-Marge sur rétrocessions	0,00
Subventions d'exploitation	0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	21 160 109,71
Service extèrieurs & autres consommation	3 743 400,71
Charges de personnel	20 876 481,70
Impots ,taxes & versement assimilés	44 422,00
Production immobilisée	0,00
Autres produits opérationnels	2 584 703,61
Autres charges opérationnelles	1 589 893,69
Dotation aux amortissement,provisions & pertes de valeur	1 877 385,66
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0,00
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL	-4 386 770,44

COMPTE DE RESULTATS

(Par nature)

Période du 01 / 01 / 2019 Au 31 / 12 / 2019

RUBRIQUES	NOTES	OPERATIONS BRUTES N	CESSIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N - 1
Primes émises sur opérations directes		64 093 265,96	35 953 758,87	28 139 507,09	29 273 167,23
Primes acceptées		0,00	0,00	0,00	0,00
Primes émises reportées		734 219,70	401 632,45	332 587,25	-522 515,23
Primes acceptées reportées					
I-Primes acquises à l'exercice		64 827 485,66	36 355 391,32	28 472 094,34	28 750 652,00
Prestations sur opérations directes		36 559 922,83	29 247 938,20	7 311 984,63	5 625 363,29
Prestations sur acceptations		0,00	0,00	0,00	0,00
II-Prestations de l'exercice		36 559 922,83	29 247 938,20	7 311 984,63	5 625 363,29
Commissions reçues en réassurance			0,00	0,00	0,00
Commissions versées en réassurance			0,00	0,00	0,00
III-Commissions de réassurance		0,00	0,00	0,00	0,00
IV-subventions d'exploitation d'assurance		0,00			0,00
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE		28 267 562,83	7 107 453,12	21 160 109,71	23 125 288,71
Services extérieurs & autres consommations		3 743 400,71		3 743 400,71	2 638 771,98
Charges de personnel		20 876 481,70		20 876 481,70	19 749 485,02
Impôts, taxes & versements assimilés		44 422,00		44 422,00	36 604,00
Production immobilisée		0,00		0,00	0,00
Autres produits opérationnels		2 584 703,61		2 584 703,61	872 826,91
Autres charges opérationnelles		1 589 893,69		1 589 893,69	3 100 857,94
Dotations aux amortissements, proyisions & pertes de valeur		1 877 385,66		1 877 385,66	2 556 627,26
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00		0,00	0,00
VI-RÉSULTAT TECHNIQUE OPÉRATIONNEL		2 720 682,68	7 107 453,12	-4 386 770,44	-4 084 230,58
Produits financiers		0,00		0,00	0,00
Charges financières		0,00		0,00	0,00
VI-RÉSULTAT FINANCIER		0,00	0,00	0,00	0,00
VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		2 720 682,68	7 107 453,12	-4 386 770,44	-4 084 230,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00		0,00	0,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		0,00		0,00	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES					
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES					
VIII-RÉSULTAT NET DES RÉSULTAT ORDINAIRES					
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00		0,00	0,00
X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		2 720 682,68	7 107 453,12	-4 386 770,44	-4 084 230,58
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XI-RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

(Méthode directe)

Période du 01/01/2019 Au 31/12/2019

RUBRIQUE	NOTES	EXERCICE N	EXERCICE N - 1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus sur les activités d'assurance & de réassurance		91 710 638,20	96 991 173,87
Sommes versées sur les activités d'assurance & de réassurance		49 832 162,55	38 638 093,85
Sommes versées au fournisseurs et au personnel		19 145 789,61	18 856 841,54
Sommes versées à l'état et autres organismes		25 542 360,34	25 827 670,91
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-2 809 674,30	13 668 567,57
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
A - Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		-2 809 674,30	13 668 567,57
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		965 189,14	4 264 936,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
B - Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		965 189,14	4 264 936,00
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements 'emprunts ou autres dettes assimilées			
C - Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		0,00	0,00
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		15 927 189,77	6 523 558,20
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			
Rapprochement avec le résultat comptable		12 152 326,33	15 927 189,77

ÉTAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

RUBRIQUES	Notes	Capital social	Prime d'émission	Écart d'évaluation	Écart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre N - 2		4 102 000,00				8 704 705,59
Changement de méthode comptable Correction d'erreurs significatives Réévaluation des immobilisations Profits ou pertes non comptabilisés dans le comptes de résultat Dividendes payés Augmentation de capital Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N - 1		4 110 000,00				6 128 367,46
Changement de méthode comptable Correction d'erreurs significatives Réévaluation des immobilisations Profits ou pertes non comptabilisés dans le comptes de résultat Dividendes payés Augmentation de capital Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N		4 112 000,00				5 825 827,60

TABLEAU DES CAPITAUX PROPRES AU 31/12/2019

Compte	Intitulé du compte	Montant	Total
10	**CAPITAL EMIS**		**4 112 000,00**
1010	APPORTS DE L'ETAT	0,00	
1012	APPORTS D'ENTREPRISES PUBLIQUES	0,00	
1013	APPORTS D'ENTREPRISES PRIVEES	0,00	
1014	APPORTS DES PARTICULIERS	4 112 000,00	
1018	AUTRES APPORTS	0,00	
103	**PRIMES LIEES AU CAPITAL**	0,00	**0,00**
104	**ECART D'EVALUATION**	0,00	**0,00**
105	**ECART DE REEVALUATION**	0,00	**0,00**
106	**RESERVES (LEGALE, STATUTAITRE, REGLEMENTEE)**		**10 212 598,04**
1060	RESERVES LEGALE	0,00	
1061	RESERVES REGLEMENTEES	0,00	
1063	RESERVES STATUTAIRES OU CONTRACTUELLES	10 212 598,04	
1064	RESERVES FACULTATIVES	0,00	
1068	AUTRES RESERVES	0,00	
107	**ECART D'QUIVALENCE**	**0,00**	**0,00**
109	**CAPITAL SOUSCRIT NON APPELE**	**0,00**	**0,00**
11	**REPORT A NOUVEAU**		**-134 681 455,03**
110	REPORT A NOUVEAU (SOLDE CREDITEUR)	-134 681 455,03	
115	AJUSTEMENT RESULTANT DE CHANGEMENT DE METHODE	0,00	
119	REPORT A NOUVEAU (SOLDE DEBITEUR)	0,00	
12	**RESULTAT DE L'EXERCICE**	**-4 386 770,44**	**-4 386 770,44**
	TOTAL GENERAL	**-124 743 627,43**	**-124 743 627,43**

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

RUBRIQUES ET POSTES	Notes	Amortissements cumulés en début d'exercice	Amortissements dotations de l'exercice	Diminutions éléments sortis	Amortissements cumulés en fin d'exercice
Goodwill					
Immobilisations incorporelles					
- Frais de développement immobilisables					
- Logiciels informatiques et assimilés					
- Concessions et droits similaires					
- Écart d'acquisition					
Autres immobilisations incorporelles'-					
Immobilisations corporelles					
- Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
- Agencements et aménagements de terrain					
- Constructions		5 298 243,50	177 969,37	0,00	5 476 212,87
- Autres immobilisations corporelles		8 445 219,63	1 605 849,29	1 641 025,61	8 410 043,31
Participations					
- Titres de filiales					
- Autres titres de participations		45 080 000,00	0,00	0,00	45 080 000,00
- Titres de participations évalués par équivalence					
- Créances rattachées					
Autres actifs financiers non courants					
- Titres immobilisés autres que les titres immobilisés de l'activité de portefeuille					
- Titres représentatifs de droit de créance					
- Titres immobilisés de l'activité de portefeuille					
- Prêts et créances sur contrat de location- ...		0,00	0,00	0,00	0,00
- Dépôts et cautionnements versés					
- Autres créances immobilisées					
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants					